

الذكرى الثانية عشرة لتأسيس الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام

في الوقت الذي تستأنف فيه الولايات المتحدة الأمريكية غاراتها الجوية الحربية على فيتنام الشمالية، وتعلن هانوي بأن محاولات نيكسون لاجبار فيتنام الشمالية على الخضوع لقبول شروطه لن تفلح أبداً (ويؤكد «جيب» أنه لو دمّرت القنابل الأميركية هانوي تدميراً كاملاً فالتنازل لن نخضع) ...

في هذا الوقت بالذات كانت الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام تحتفل بالذكرى الثانية عشرة لتأسيسها .
فقد تأسست الجبهة في ٢٠-١٢-١٩٦٠، ومنذ تأسيسها اضطلعت بمهمتها التاريخية، مهمة تنظيم وقيادة المقاومة رافعة عاليها الرابطة العظيمة للوحدة الوطنية ومعينة كافة طبقات الشعب، وكل الطاقات من أجل النضال في سبيل جنوب فيتنام مستقل ديموقراطي، مسالم، حيادي .
وطوال هذه الأعوام الاثنتي عشر الماضية، ورغم تعبئة أكثر من نصف مليون جندي اميركي واستخدام أكثر من ١٠ ملايين طن من القنابل والقتال والقذائف، ورغم اللجوء الى مختلف الوسائل الشرسة وانفاق ٢٠٠ مليار دولار على الحرب، رغم كل ذلك لم يتمكن الامبرياليون الاميركيون من تغيير الوضع في جنوب فيتنام . على العكس افضل الثوار الابطال وجماهير الشعب الفيتنامي المسلحة بقيادة الجبهة الوطنية لتحرير مخططات الامبريالية الاميركية الواحدة بعد الاخرى . واغتصبوا النصر تلو النصر . واغسلت الجبهة استراتيجية الولايات المتحدة «الحرب الخاصة» ودفعت بـ «الحرب المحلية» الى المازق، وقاتلت بحزم كي تفشل سياسة «فنتمة الحرب» التي اتبعها نيكسون . وفي هذا العام احرزت الهجمات والانتفاضات الواسعة النطاق التي قام بها المقاتلون الثوار نجاحات عظيمة فقد استبعد عن القتال ٢٥٠.٠٠٠ من قوات العدو ما بين قتل وجرح واسقط ٢٠٥٠ طائرة، واغرق او احرق ٤٠٠ سفينة حربية او غيرها من وسائل النقل البحري . ان هذه الهجمات والانتفاضات تكتسي مغزى استراتيجيا لكونها وجهت ضربات عنيفة للاستراتيجية الاميركية «فنتمة الحرب» وهي التي اصبحت الآن مهددة بالانهيار الكامل . لقد ارسلت حكومة نيكسون وحدات جوية وبحرية ضخمة للقوات العميلة وعادت الى الحرب التدميرية ضد فيتنام الشمالية املة منع وصول المساعدة التي تأتي من المؤخرة الكبرى الى الجبهة ... ولكن كل ذلك لم ينجح، فبالرغم من العودة الى «امركة» الحرب الى اقصى درجة، فان القوات الاميركية لم تقلب الوضع، ولا ردت «الحرب القوية» !

اثنتا عشرة سنة تمر والسكان في المناطق المحررة بقيادة السلطة الثورية يشيرون رويدا رويدا حياة جديدة . الانتاج يزداد، وهذا امر ذو أهمية كبرى ... سد احتياجات المقاومة وتحسين ظروف الحياة المعيشية باستمرار . وينتظرون توقف التعليم والعناية بالصحة (وحتى الادب والفن) ويساهمون مواطنو المناطق المحررة في بناء حياة سلمية في ظل انتصار الافكار الثورية على الثقافة القديمة الفاسدة . ولقد خلقت اشكال جديدة لسلطة الشعب، لا في المناطق العليا والسفلى وجوار المدن فحسب، بل وسط التكتلات المدنية ايضا . ان الجماهير المدنية وسكان المناطق الريفية التي لا تزال محتلة يعززون صفوفهم ويشنّون الهجمات على المواقع المعادية بالوسائل العسكرية والسياسية، مطالبين بحقوقهم الديمقراطية وبالاصلاحات الاقتصادية والسلام . وقد عزلت الحركة الشعبية، التي تعمل لقلب ادارة نفوين فان ثبو العملية وتشكيل حكومة وثام وطني، عزلت المعسكر الاميركي وشقته على نفسه .

ان الامبرياليين الاميركيين يبنون حالياً بفشل ذريع ولكن رغم ذلك يظهرون عنادهم بقدر ما يظهرون خداعهم ومراوغتهم . لقد عرقلوا عن عمد احلال السلام بتأجيلهم توقيع الاتفاقية التي تم التوصل اليها . وكان من المفروض ان توقع في الحادي والعشرين من شهر تشرين اول الماضي . وفي اثناء ذلك عكفوا على تصعيد الحرب وحشد القسم اعظم من قواهم الجوية والبحرية (بما في ذلك طائرات ب-٥٢) لشن هجمات مسعورة على الشمال والجنوب . وهم يرسلون الى جنوب فيتنام بوخيرة لم يسبق لها مثيل، معدات حربية اضافية . واقاموا جسراً جويًا بين القواعد الجوية في امريكا وفي المحيط الهادي وجنوب فيتنام كي يوصلوا ١٥٠٠ طن من المعدات الحربية يوميا !

بغية الوقوف في وجه هذا المخطط الاميركي المتصاعد وجهت الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام مؤخراً نداء الى جميع المواطنين والمقاتلين ناشداهم فيه دعم بيان حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية المأخوذ ٢٦-١٠-١٩٧٢ وبيان الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية جنوب فيتنام ٢٨-١٠-١٩٧٢ وتطلب منهم ان يوطدوا وحدتهم ويضاعفوا يقظتهم ويعززوا مقاومتهم لكي يفشلوا فشلاً كاملاً، جنباً الى جنب مع شعب الشمال، العدوان الاميركي الجديد .

مشاريع القذافي «الوحدوية»..

خلال الاسبوع الماضي، اختتم العقيد القذافي زيارته الرسمية لتونس . وقد فوجئت اوساط الاتحاد الثلاثي بالاقتراح الذي قدمه الرئيس الليبي : وحدة فورية بين ليبيا وتونس برئاسة «المجاهد الاكبر» . الصحف المصرية فضلت اطلاق الصمت على الدعوة . وعلى الرغم من ان تونس رفضت الاقتراح، داعية الى تمتين العلاقات الاقتصادية وتبادل الزيارات الرسمية، فقد اصر الرئيس الليبي على ان لا خلافات فعلية بين البلدين حول هذا الموضوع . فتونس تريد السير نحو الوحدة «خطوة خطوة»، بينما ليبيا ترغب في «عمل ثوري» . وهذان الطريقتان نحو الوحدة «نافذاً» المفعول ويكمل احدهما الآخر !

العقيد القذافي يرى في زيارته لتونس مناسبة للتبشير بدعوته الوحدوية، فالزيارة بالنسبة الى القيادة التونسية لها هدف محدد واضح : محاولة اعادة النظام الليبي الى «الخطيرة المغربية» باستثمار ما برز وبرز من تعارضات بين مصر وليبيا في مجالات السياسة الخارجية والداخلية (الموقف من الاتحاد السوفياتي، الموقف من التسوية السلمية، العلاقات الثنائية بين البلدين) .

ان موضوع تطور العلاقات بين مصر وليبيا يستحق معالجة مستقلة . غير ان زيارة القذافي، من جهة ثانية، تشكل محطة في «جولاته الوحدوية» في طول الوطن العربي وعرضه . فمن مشروع الاتحاد الرباعي الى اقتراح الوحدة الفورية مع تونس، مروراً بقيام الاتحاد الثلاثي ومشروع الوحدة الفورية مع مصر ورعاية القذافي لمشروع الوحدة اليمنية - سلسلة من «المشاريع الوحدوية» وقف على راس دعائها ومنفذها العقيد القذافي . وفي احدى خطبه الاخيرة - في حضرة السلطان قابوس - اعلن الرئيس الليبي ان «الوحدة هي الحامي الوحيد للحرية والدرع الواقية ضد الاستعمار ...» . لكن كافة جولات العقيد القذافي «الوحدوية» حتى الان تندرج كلها في سياق ما يكون تناقضا مع حماية الحرية ومقارعة الاستعمار .

وافتتحت مصر وليبيا نشاطات «الاتحاد» بغض النظر عن مجزرة تموز ١٩٧١ ضد المقاومة الفلسطينية في الاردن، والتدخل المباشر في دعم نظام النبري ضد انقلاب هانسم العطا وما تلاه من محارز دموية الحزب الشيوعي السوداني والحركة الديمقراطية والعمالية . باسم الوحدة، جرى دعم التمهيدي ضد الحركة الوطنية الديمقراطية في السودان . وباسم «الوحدة» حارب النبري الحزب الشيوعي السوداني . و «وحدوية» التمهيدي كانت الطريق الذي سار عليه للارتقاء في احضان الاستعمار ونصفيته حتى الضباط «القوميين» وتكريس عزلة السودان وقطيعته شبه النهائية عن دول الاتحاد الثلاثي والقضاء على اتفاقية الوحدة العربية .

وايضاً باسم الوحدة، جرى دعم المخطط السعودي لضرب النظام الوطني في اليمن الديمقراطية ومد المرتزقة الشماليين بالذبابات والطائرات . ولا اخفق مشروع الهجوم العسكري المباشر، جرى - باسم الوحدة - رعاية مشروع الوحدة اليمنية الذي كان اول من ارتد عليه وهاجمه الرجعيون السعوديون انفسهم ومرزقتهم في الشمال . ولا يخفى العقيد القذافي رايه في هذا الصدد . اذ صرح، خلال مباحثات الوحدة اليمنية في طرابلس، «انا من المؤمنين بوحدة الجزيرة العربية في ظل اي دولة قادرة على توحيد الجزيرة حتى ولو كانت هذه الدولة هي المملكة العربية السعودية» !

ان لوحدة الجزيرة العربية في ظل الحكم الفيصلي معنى واحداً : تركيع المنطقة باسمها لحكم رجعي، هو اشد انظمة الحكم العربية عمالة للاستعمار، في ظل نظام حكم اوتقراطي استبدادي اسود، وتصفيته حركته الوطنية في السعودية نفسها واليمن وعمان والخليج ! . هذه هي الترجمة العملية لتسارع وحدة الجزيرة العربية في ظل الحكم الفيصلي الرجعي المرتبط بالاستعمار .

هذه هي وظيفة «الدعوة الوحدوية» التي يمثلها العقيد القذافي : استخدام الوحدة لتغطية التراجع في مجابهة العدو الاسرائيلي، وصرف الانتظار والاستسلام امام باقي مظاهر الهجمة الامبريالية على المنطقة المتمثلة بتميز المصالح الاستعمارية وتمتين سيطرة الرجعيين العميلة المحمية بالقواعد العسكرية الاجنبية . وهذا هو مال الفكر القومي الديني في مرحلة التراجع، تقطيع الهزائم ببخور وحدة لا تنجب الا المزيد من التكريس للقطرية والانفصالية .

وبالتأكيد لن يسمح العقيد القذافي، في جولاته «الوحدوية»، من يذكره بان الطريق الوحيد نحو الوحدة العربية هو طريق تصفية اسس التجزئة : السيطرة الاستعمارية بكافة مظاهرها والرجعيين العميلة وان قياس وحدوية اي نظام كانت ويستبقى مدى قدرته على اشراك اوسع الجماهير في مجابهة العدو الاسرائيلي وانجاز مهام التحرر الوطني الفعلية وانتهاج سياسة العداء المنظمة للرجعية العميلة . هذا هو طريق الوحدة العربية الحقيقي، ولا طريق غيره !

في هذا العدد:

- مصر: المبادرة الاميركية.. والحديث عن استئناف القتال.
- تفاصيل الاضرابات العمالية والحركة الطلابية الاخيرة -
- المقاومة: رحلة الوحدة الوطنية والمجلس الوطني الفلسطيني -
- حول تصريحات قادة جيش التحرير في الاردن -
- السعودية: اهداف التسليح، ووقائع الارهاب والتعذيب في السجون
- اليمن: معنى تكليف القاضي الحجري لرئاسة الوزراء؟

بيروت - الاثنين ١/١/١٩٧٣ - العدد ٦٢ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً - 1/1/1973 - 602 - AL-HOURIAH

تصعيد العدوان الاميركي لن يمنع انتصار الشعب الفيتنامي



جولة الانسبوع

فيولها معلقة بعد !

قبل قيام الاتحاد لعبت كل من إيران والسعودية ادواراً متباينة لقولية الشكل النهائي لهذه الكيانات المائترة بطريقة تضمن اكثر مصالح كل من هذه الاطراف .

فقد عملت السعودية كل امكانياتها — ولا تزال — بادخال البحرين وقطر الى الاتحاد ليشكلا قوة ضغط سعودية كبيرة على ابو ظبي وتكفل تبعية الاتحاد للسياسة السعودية داخليا وخارجيا وضمان المصالح السعودية الفانازع عليها في واحة البريمي ، ومناطق الحدود .

وعملت ايران على تضيق دائرة الاتحاد ليقتصر على الامارات السبع في احسن الاحوال لتشكّل دمي والفجرة وعلاء ايران في ادارات واجهزة الامارات الاخرى ، ضمانة اكيدة للتفوق الابرائي . ولم تتردد في حسم مطالباتها بالجزر بالقوة مع راس الخيمة (الامارة ذات النفوذ السعودي الواسع فيها) وبوقيع اتفاقية ومساعدة مالية مع الشارقة وحاكمها السابق !

برز الاتحاد بعد ليلة واحدة من احتلال ايران للجزر الثلاث . ومن ست امارات حيث تخلفت راس الخيمة عن الموكب ! واصبح من غير القبول — في خضم موجة الاستنكار الواسع محليا وعربيا — تبادل اللجنين الدبلوماسي مع المحتلين . في الوقت الذي لم يحقق الدركي السعودي اطماعه في المنطقة . واعتبر المكسب الابرائي (في غياب اي مكسب مشابه) ضربة لصالحه الحيوية !

خلال عام ، كان لهم الاساسي لحكام الاتحاد هو تمع الحركة الشعبية داخليا وتبني القضية الوطنية وطمسها . ويكفي ان رئيس الاتحاد قد صرح في ٢٠-١١-٧١ بأنه لم يطلع على

نصوص الاتفاقية بين ايران والشارقة . ولم يطلع عليها للوقت الحاضر حيث انها اعتبرت من ضمن المسائل الداخلية لآلآلة الشارقة ! اما على الصعيد الدبلوماسي فقد اكفى مندوبو الاتحاد بالحدث عن رفض احتلال اراضي البحر بالقوة — في معرض الحديث عن القضية الفلسطينية !

لم تكن قضية الجزر قضية وطنية لمشايع الاتحاد ، لقد اصيحت ضمن لعبة تقاسم مناطق النفوذ بين السعودية وايران وعلى ضوء التسويات التي تتوصل اليها الدوائر البريطانية والامريكية يمكن اعطاء الإشارة للاقرار الصغار بالتحرك !

على الصعيد الداخلي اصيحت العلاقات مع ايران مرتبطة بجل قضية الجزر واعادتها الى الاراضي العمانية واستطاعت القوى الوطنية ان تعبى جباهه واسمة وتكشف مواقع القوى الرجعية المحلية والعربية من خلال موقفها من هذه القضية الوطنية .

اما على الصعيد العربي فقد شهد عام ١٩٧٢ سلسلة من التحركات السياسية مع مختلف الانظمة العربية لتفضية مواقف الحياة بالرشوات للانظمة العربية ودعوتها للمساهمة في تمع الحركة الوطنية تحت شمرات « خطر الشيوعية في ساحل عمان » !

★ ★ ★

كانت المشكلة الاساسية هي طيب الكبرى والصغرى . حيث ان احتلال ابو موسى قد اعتبر مسالة منتهية بموجب الاتفاقية التي وقعتها خالد القاسمي (استقلت ايران كل المناطق الاستراتيجية — الجبلية — في الجزيرة . وعزلت السكان العرب المقدر عددهم ١٠٠٠ نسمة في جزء من الجزيرة وعرضت عليهم نظاما دقيقا في الدخول والخروج منها) .

حاكم راس الخيمة لا يعترف بشرعية احتلال الجزيرتين . رغم ان هناك احاديث تشير الى وجود اتفاقية سرية بينهما ، لكن تبعية راس الخيمة للسعودية — سياسيا — تجعل هذه

القضية من ضمن ادوات الضغط التي تستخدمها السعودية — في منافستها السليمة مع ايران — لتحقيق مصالحها في شمال عمان ومطالبيها في واحة البريمي والمناطق الفنية بالنفط . خلال زيارة زايد لبريطانيا في منتصف هذا العام ، اطلع على الحل البريطاني لمشكلة «الجزر الباقية» — طيب الكبرى والصغرى — ولم يكن زايد في موقع يستطيع الا مباركة هذه الحلول تاركا لبريطانيا ان تقوم بدورها في اقتاع السعودية ورأس الخيمة بالتالي بالحلول التي وضعتها .

وفي منتصف شهر ٧٢/١١ سافر مقتر القاسمي الى بريطانيا (كانت زيارات ولي عهد راس الخيمة شهيرة للسعودية حيث يجتمع عادة بالمعامل السعودي) حيث توصلت الدوائر الامبريالية الى ضرورة اسدال الستار على هذه القضية وعلى سواها من القضايا المعلقة ضمن مسلسل زمني يكفل تحقيق خطط روجرز في منطقة الخليج .

ويبدو ان الحل البريطاني الجديد هو نفسه الحل الذي وضعه وليم لوس في زيارته الشهيرة بين طهران وامارات الخليج في السنة الماضية . وهو الحل الذي وافقت عليه الشارقة ورفضته راس الخيمة . الا ان الجديد كما يبدو هو امكانية استثناء اللجنين من طيب الكبرى في العودة او عدم العودة !

يتضمن الحل ، الاعتراف باحتلال الابرائي وان الجزر لا أهمية لها (صخور في البحر) وتدفع ايران لرأس الخيمة مساعدات سنوية على غرار مساعدتها للشارقة . والتعويض عن اهالي طيب عن الخسائر التي لحقت بهم والسياسح ان يريد العودة بالعودة الى الجزيرة .

وفي حالة استنراج النفط (اكتشاف النفط في راس الخيمة في المياه الواقعة على الحدود بين ايران ورأس الخيمة . وقد ادّاع الخبر

في بداية عام ٧٢ حاكم راس الخيمة ، لكن استنراجه ارتبط بحل المسائل السياسية المعلقة (!) ستحصل راس الخيمة على العائدات اسوة بشقيقتها الشارقة .

★ ★ ★

خلال عام ٧٢ ، قدم حاكم راس الخيمة والاتحاد كل الاغراءات المالية لسكان جزيرة طيب لاحتوائهم وعزلهم عن المسألة الوطنية وابتصاصهم في مشاريع استهلاكية في الامارات بالإضافة الى توزيع الاراضي والرشوات واغراءات مادية . بترتنة . ورغم ذلك فغسي الذكرى الاولى لاحتلال ايران للجزر ارسل كل اهالي طيب رسالة مطولة الى زايد ومقتر القاسمي والجامعة العربية بتدوين شهابوقف الاتحاد ورأس الخيمة من قضيتهم وبطلبين بعادتهم الى الجزيرة واعادة الجزيرة الى الوطن . مطالبين الاتحاد باتخاذ سياسة خارجية صارمة تجاه المحتلين وتدريب وتسليح كل الشعب لتقف في وجه الاطماع الاحبية .

في معرض ضوية هذه المشمة يبدو ان القوى الرجعية ستستخدم كل الاساليب لتزوين الموقف المؤيد لسكان الجزيرة الافرادات ... التوزيع بين الامارات ... السماح للمعد التقليل بالعودة مع التضيق المستمر ... والاعتقالات ووسائل الارهاب التي تتيحهاها الاخباريات

الارمنية في راس الخيمة (...) وتبقى المطالب الاخرى التي رفعها اهالي طيب والجواهر التي خرجت في مظاهرة يوم ١١/٢٩ بتحرير الجزر الثلاث واعادتها الى الوطن غسي حكم المنتهية مع تبادل التمثيل الدبلوماسي فوق العادة مع ايران .

★ ★ ★

مقابل الموافقة على «النهاة القضية سياسيا» وجدت السعودية ضرورة الاعلان عن الجلول التي رتبته مقابل هذه الصفقة . وهي المشاكل

المعلقة بين السعودية وابو ظبي ، وباتسي الاعلان لتنهيد الجو لآراجها عام ٧٢ الى حيز التنفيذ . وهكذا أعلن السقااف ان مطالب السعودية تنلخص في اجراء استفتاء في البريمي (على طريقة استفتاء البحرين !) بعد عودة كل الموالين للسعودية الذين طردتهم بريطانيا عام ١٩٥٥ ، والموافقة على حدود تحصل

السعودية بموجبها على ممر بحري في منطقة خور العديد .

هذه التسوية مرتبطة بمجمل التحرك الاميركي الذي شهده الساحل خلال هذا العام حيث اعطت

★ ★ ★

في حالة الموافقة على المشروع السعودي ، يكون الاتحاد قد دشّن سنته الثانية بتسليم المزيد من الاراضي لمحتلين جدد ، ليضمن بمساعدة ايران والسعودية لبقائه واسهامهما المشترك في تمع الحركة الجماهيرية التامية...

أخبار الخليج العربي

الى حاكم الاتحاد وحاكم راس الخيمة والامين العام للجامعة العربية ، يستنكرون فيها سكوت الاتحاد وتآمره على الجزر العربية الثلاث وبطالون بالتسلح والتدريب لهم ولجواهر واتخاذ خطوات حاسمة ضد المحتلين الابرائين . شنت السلطات القابوسية حملة اعتقالات واسعة في مدن الشرقية ومسقط حيث شملت بعض النساء . وكانت التهمة الموجهة لهنّهم للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي . ولا يزال المعتقلون في بيت الملح حيث تشرف على تعذيبهم المخابرات الاردنية .

يقدم الاردن مساعدات ادارية ورجال مخابراته لمساعدة السلطان قابوس ، وفي

مسقط تشرف على الجوازات ادارة اردنية ، ويضع اي عربي للفتيش والحجز اكثر من يومين اذا اشتباه به حتى يطلب رجال المخابرات

الاردنية الذين يشرفون على هذا الحجز من بقية اجهزة المخابرات في المنطقة معلومات عن الحجزين .

يجري تنسيق عسكري بين القوات الاردنية والقوات الابرائية التي نزلت ساحل ظفار هيمتها على راس الخيمة حيث ارسلت مجموعات كبيرة من قوات الدفاع الاتحادية والشرطة لمواجهة التهمة المتزايدة .

وصل عدد المعتقلين في ابو ظبي الى ٥٥ مواطن وقد امتدت الاعتقالات لتشمل عناصر من شمال عمان بعد ان كانت مقصورة على ابناء الداخل وظفار ، وقد اعتقلت في الاسبوع الماضي التاجر محمد العمران ولا يزال مصيره مجهولا مع بقية المعتقلين .

وترددت اشاعات في ابو ظبي عن نية الاتحاد لتسليم المعتقلين الى السلطة لادابهم سجن الجلال .

ارسل اهالي طيب الكبرى رسالة موقعة

لبنان



مواشّم كشّف الفضائح



هل تنغير الحمال في فضيحة كروتال؟

في الثالث والعشرين من كانون الأول أذاعت لجنة التحقيق

البرلمانية تقريرها حول فضيحة كروتال . التقرير نقطة فاصلة في مسيرة الفضيحة . فيعد ان اثار هذه الفضيحة من الفبار والكلام وردود الفعل ما لم نره اية فضيحة اخرى في تاريخ الحكم اللبناني الحافل ، وضع البرلمان يده على الامر ، لترسم لجنته في تقريرها صورة مرتبة بوبية فيها كل مسا تداولته الصحف والالسنه — تقريبا — من عناصر الفضيحة . فهل جرى اعداد هذه الصورة للحفظ في مخزن فضائح الدولة ، ام ان لها ، امام القضاء ، مصرا مختلفا عن مصر سواها ؟ .

لماذا تعدد الفضائح ؟

منذ نهاية العهد « الاستقلالي » الاول ، كان لكشف فضائح الدولة ، في لبنان ، غرض محدد . فتداول فضائح العهد السابق في مطلع كل عهد جديد بات محاولة تقليدية لاتعاقب الجماهير الشعبية بان مصدر شكواها لم يكن نظام الحكم نفسه ولا اتجاهه الدائم الحتمي الى توظيف الدولة في خدمة اركان السلطة واتباعهم من الماسرة والقاولين او شركائهم من اصحاب الرساميل الكبار او سادتهم من حكام الاقطاع الامبريالية وارباب الاحتكارات الكبرى في العالم . كان العهد الجديد يريد دائما ان يوهي ان مصدر الشكوى كلها والفساد كله والاستغلال كله والقهر كله هو خفة من اللصوص او المسلطين تربعت — صدفه ؟ — على عروش السلطة في العهد السابق . وكان العهد الجديد يريد ان يوهي ايضا ان هذه الظفمة الشريرة قد جرت ازاحتها بقرنمه ، وأنه هو — اي العهد الجديد — عهد الاستقامة ونظافة الكف والعمل في خدمة الشعب ! وكان لكشف الفضائح غاية اخرى هي النيل الشخصي من الذين كانوا في السلطة اثناء العهد السابق ودخلوا المعارضة في العهد الجديد ، وذلك لاقتاد المعارضة بعض اسلحتها في مواجهة السلطة الجديدة وتسليط سيفه اللاعقة عليها اذا هي تجزأت على تجاوز حدودها وكشفت الفضائح الجديدة .

هذا ما جرى في بداية عهد شمعون حنين في الثالث والعشرين من كانون الاول أذاعت لجنة التحقيق البرلمانية الى عدد واحد من الملايين المتوهبة ولم يصدر غسي احد حكم بالسجن ، بل اتبعت لبعض المتهمين تمائيل وانتخب بعضهم نوابا وظل آخرون رؤساء لكتل نيابية وعين البعض الاخر في العهد السابق . وكان العهد الجديد يريد ان يوهي ايضا ان هذه الظفمة الشريرة قد جرت ازاحتها بقرنمه ، وأنه هو — اي العهد الجديد — عهد الاستقامة ونظافة الكف والعمل في خدمة الشعب ! وكان لكشف الفضائح غاية اخرى هي النيل الشخصي من الذين كانوا في السلطة اثناء العهد السابق ودخلوا المعارضة في العهد الجديد ، وذلك لاقتاد المعارضة بعض اسلحتها في مواجهة السلطة الجديدة وتسليط سيفه اللاعقة عليها اذا هي تجزأت على تجاوز حدودها وكشفت الفضائح الجديدة .

كشفت عمليات الذهب التي نفذها المهدي السابق ، بقيادة « السلطان » سليم الخوري شقيق رئيس الجمهورية ، وصدر على اثر كشفها قانون الإثراء غير المشروع ، الذي بقي منذ ذلك الحين كتابة على الماء . وهذا ما جرى في نهاية عهد شمعون حنين كشف جنبايط قضية تبرعات الزلزال (عام ٥٦) وسواها من الفضائح . وهذا ما جرى ، في العهد الشهابي ، حين انهشم بعض « الاقطاب » البيروتين ، في حرب ١٩٥٨ « الاقطاب » اللبنانية ، عن مهمة ، دون سبب صريح ، واستبقى في البعثة عضوان ادنى منه رتبة ، جرت ازالتهما بعد ذلك من الجيش ، دون ان ينع ذلك طرح القضية برمتها على الرأي العام ، او على التحقيق العسكري ، في الاقل . والمقد قد اقر دون بند جزائي يعمل الشركة مسؤولة ما اذا هي اخلت به . والفرائب التي يفترض في الحكومة ان تستوفيها من قيمة الصفقة ، قد جرى تحصيلها للحكومة نفسها !... الخ ..

لكن التقرير لإيتناول الصفقة وحدها بل يطال التسوية التي اقترتها الحكومة الحالية عند الغاء الصفقة . وقد تحلّت الخزينة تسمة ملايين ونصف المليون من التفرقات الفرنسية نتيجة للتسوية ، رغم ان الشركة هي التي اخلت بالعديد من بنود العقد ، فلم تسلم شيئا من المعدات ، على الاطلاق ، بعد ان مضت مواعيد التسليم . وفي رأي اللجنة البرلمانية ان غياب البند الجزائي من العقد لم يكن يحول دون ملاحقة الشركة أمام القضاء واستعادة المبالغ المدفوعة لها ، دون نقصان . لكن الحكومة التي لا تجرؤ على رفع راسها — والكلام ليس للجنة — في وجه أي من سادتها الغربيين ، شاعت ان تتحلل هي مسا دفعته الشركة من عمولات ومعه بضعة ملايين اخرى من التفرقات ، وهو امر تدوم حوله شبهات لا تختلف ، من حيث النوع ، عما يحوم حول الصفقة نفسها .

في مواجهة هذه الوقائع يريد رئيس الحكومة ان يطوي سريما صفحة التحقيق البرلماني . فينك من المسائلة كانت ذات وجهين ، برلماني وقضائي ، وان الوجه الثاني هو الذي تبقى الآن . ولا يشير بكلمة ، رغم ولعه بالتصريحات المطولة — الى مضمون التقرير البرلماني .

ولا مفر من القول ان الوجه القضائي هذا قد يتعد ليفور في رمال الزمن ، مع ابتعاد القضية كلها عن رقابة الرأي العام . فرغم قوة الحجج والتهم التي يقدمها تقرير اللجنة البرلمانية ، ما زال العباد يستائي والآخرون الذين ظالمهم التحقيق ، يمكن عددا لا باس من المآخز ، واذا كانت هذه المآخز شكلية ، لا تقدم ولا توخر في تقدير الرأي العام الشعبي للوقائع ، فان لها أهمية بالغة امام القضاء . فيمكن ان يتوصل محامو الدفاع — بسا يملكونه من قدرة على اعادة تركيب القضية — الى اثبات « عدم كفاية الدليل » ليخرج التهميون ابرياء وليبقى المال المتوهم في جيوب ناهيه (ربما بعد تحصيل ضريبة الدخل من ليبي سعد !) .. خاصة وان العباد يستائي ، تيمنا لتهديداته ، يملك من وسائل الانتراز والفضح على ما يبدو ، شيئا كافيا لإسكات العديد من الالسنه المعلقة في الوقت الحاضر .

أطار الفضيحة السياسي

رغم هذا المصير المرجح للفضيحة ، تبقى وقائع واستنتاجات هامة لا بد من تسجيلها . فبايصال التحقيق في الفضيحة الى الحد الذي وصل اليه يشير الى أمر محدد هو الضيق البالغ لقاعدة السلطة النهائية وسهولة الفضي في نسف هذه القاعدة بعد ان فقدت بعض ركائزها . فالشبهة الثانية السابقة قد تحطمت . ونواب الصف الثاني الشهابيون — الذين كانت تفرضم القضية الثانية — قد جرت ازاحة معظمهم واستقطاب البعض منهم نحو العهد الجديد ، في دوري الانتقابات السابقين . والانتقاص البرلماني الموالون للشهابية ، في بعدها ، قد اختلفت مصائرهم . نصيري حمادة في الحكومة القائمة . معارضة رشيد كرامي تقف عند اعتاب طرني فرنجية . وكمال جنبلاط — رغم عطفه الزاهن على اللاحقين من اركان الجهاز الشهابي — قد شارك في ازاحة السلطة الشهابية حين قاد الحملة على الجهاز المذكور وحين صوت مع كفته لرئيس الجمهورية الحالي . في هذا الوضع تبدو صدور الشهابيين مكتوفة امام خصومهم . فيعد ان سقطت هيمتهم على المؤسسة العسكرية ، ظهر اثمهم لم يتركوا اي ولا ثابت — طائفي او سواه — بين الفئات السياسية او الشعبية يتولى حمايتهم . وظهر ان القمع وموقع السلطة — الذي سبغ بسكب بعض الاطراف من الاقطاع السياسي واصططاع الاطراف نيابية — كانا ، على صعيد السياسة اللبنانية الداخلية ، درعين وحيدين للحكم الشهابي . هذا اذا استثنينا بعض التجميل الراهن وظواهر التفكك في الادارة التي يجد العهد الجديد مصوبة نسبيا في السيطرة عليها . ولاشك ان هذا العمري الشهابي من أي دعم سياسي فعال — بعد اثنتي عشرة سنة من ممارسة السلطة ! — هو حالة مختلفة عما كانت عليه حالة شمعون وحلفائه مثلا في المهدين الشهابيين . فان الدعم الطائفي — الرجعي — الغربي كان يجعل من المستحيل اذذاك ايبال الكشف عن فضائح عهده الى الحد الذي وصلت اليه ملاحقة العباد يستائي وضباط الشعبية الثانية . هذا العمري السياسي للشهابيين هو الذي يدخل في تقديرنا احتيالا ، ولو ضليلا ، مؤداة ان تصل مائة فضيحة كروتال الى نتيجة ما ، على غير عادة ، فالفرنسية ، هذه المرة ، سهلة نسبيا ، بعد ان تكثرت آتياها .

نتيجة اخرى : وهي ان السلطة الراهنة لا تملك من التماسك بين اطرافها ومؤيديها ما يتيح لها ايقاف الفضائح عند الحدود المرسومة . فرغم الضيق الواضح الذي عبر عنه رئيس الحكومة من الظاهرة نفسها وتحفظه

أزاء تقرير اللجنة البرلمانية ، واصلت « النهار » وسراها متابعة القضية وواصل رمون اده حيلته على البستاني وعلى الشعبة الثانية . هذا التفكك امر ينبغي وضعه في الحسبان - دون المبالغة في اهيئته - حين طرح قضايا ومعارك تكون الحركة الشعبية طرفا مباشرا فيها . ولا شك ان تقدير نتائجه يحتاج ، في كل حالة ، الى معالجة مفصلة .

والتفكك المذكور هو ما اجبر السلطة على اللجوء الى مجلس النواب ، حين استحال عليها ان تمسك بخيوط القضية كلها وان تضبط طرفها على الراي العام الشعبي . فمجلس النواب بكل السلطة ان يبقى التعبير عن القضية في حدود واحدة من مؤسساتها وان تصيب هذه المؤسسة لا سواها - الاحزاب الوطنية مثلا - فضيلة بنيت الثقة الشعبية التي اثارها القضية . كما ان استيلاء الحكومة على مبادرة تحريك الفصل الاول من الفصحى المتعلق بشراء الصواريخ - بعد ان ملأت اخبارها المعلنين من دائرة الحاشية الواضحة . هذا الامر كان يستند اهمية ليس فقط من ضرورة دفع مسلسل القضية حتى نهايته كي تتحدد كل المسؤوليات وتكشف جميع الادوار ، بل وايضا من ضرورة منع الحكومة القائمة من استعمال معركة الكروتال لفسادها ولتقوية مواقعها السياسية في مواجهة الحركة الشعبية . لكن التركيز على فضيحة التسوية والتصدي للحكومة في هذا المجال كما اضطلع به نواب الحزب التقدمي الاشتراكي - وهو الحزب الوطني الرئيسي الذي كان يملك امكانية التدخل الفعال في معركة الكروتال - انزلق بالمقابل الى التوبون من اهمية فضيحة الشراء وانقاذ موقف ايجابي ، في البداية ، من ادعاءات البرادة التي اطلقتها المعاد بستاني خلال تصريحاته ودورة الزيارات التي قام بها ومن بينها زيارته لكمال جيلاط .

ان مواجهة حكومة سلام بيسولونيها الصلبة عن التسوية كان ينبغي ان تتم من ضمن منطلق الرعاية الكاملة للمصلحة الشعبية ولاولئك المكلف . وهو منطق الجماهير التي كانت تعرف حجم القضية وتدرج شمولها في الصفقة وفي التسوية - لتفريق من طبقة واحدة لا شك ايدا في عدائهما المشترك للمصلحة الشعبية .

واذا كما قد تناولنا الجانب المالي من القضية فان اغفالنا جانب السياسة الدفاعية التي يعرف تقرير اللجنة البرلمانية بغيابها ، ومصادر السلاح - الصراع الابريكي الفرنسي - لا يقل من الاهمية البالغة لهذين الجانبين الا ان معالجتهما تتطلب بدخلا اوسع من قضية الكروتال .

وبعد ، فسواء انتهت القضية الى الحقن التدريجي او الى محاسبة ما ارتكبها ، فان تصفية الحساب مع الرئيسة ليست وظيفتها الوحيدة ولا الرئيسية . بل ان امتصاص النقطة على السلطة القائمة وتحول انظار الجماهير عن الاستقلال والقيم والفلا والبطالة والتخاؤل امام العدو هي عناصر تلك الوظيفة .

الصراع الطبقي يدخل الكنيسة المارونية

منذ ان نحات الديانة الى مؤسسات راسخة وشاغله الاساسي الحفاظ على... « وحدة المؤمنين » والحيولة دون انشقاقها الى ديانين ديانة للفقراء وديانة للأغنياء . وقد جاءت حركات الإصلاح والانشقاقات والفتع لتعبر دنايا عن الصراع الطبقي القائم ضمن « وحدة المؤمنين » هذه . الكنيسة المارونية في لبنان ليست استثناء لهذه القاعدة . ولعل اكبر أزمة واجهتها ، في تاريخها المعاصر ، كانت ايمان تحال العلاقات الاجتماعية وقبام الحركات الانلاحية (وعلى رأسها عامية كسروان عمام ١٨٥٨) في منتصف القرن الماضي . واهم العوامل التي انقذت الكنيسة المارونية انذاك من الانشقاق .

اولا : ان الكنيسة نفسها كانت قد تحولت الى مؤسسة اقطاعية منافسة للاقطاع الماروني (ال اخازن ، حبشي ، الخ) ، الامر الذي وفر لها هامشا من المرونة والمساومة بين الفلاحين والمناطعية المارونة ، وثانيا : ان الحركة الديمقراطية للفلاحين والطبقة الوسطى انذاك تحولت الى حرب ١٩٦٠ الانهسية اقطاعية ، الامر الذي عزز قبضة الكنيسة على « المؤمنين » .

على الدلائل تشير الى ان الكنيسة المارونية تفك الآن على عتبة أزمة ثانية ، أزمة الصدام بين الكنيسة اقطاعية وتحديات النمو الرأسمالي في لبنان . وقد جاء اعتصام طلاب المعهد الكيركي في غزير في صرح البيطريكية المارونية بكيركي ، احتجاجا على اغلاق معاهدهم ، في اواسط الشهر الجاري ، ليطلق حيلة اعادة نظر واسعة وعميقة بكل التركيب الراهن للكنيسة المارونية .

انتهى الاعتصام بعدما وافقت بكيركي على اعادة فتح المعهد . غير ان قضية معهد غزير لم تكن الا « فصلا واحدا من القضية الاساسية لكنيسةنا » ، كما صرح احد الكهنة المعارضين للقادة الكنيسة الراهنة .

عوامل الأزمة كانت قضية معهد غزير الحادثة التي رفعت النقطة عن أزمة الكنيسة ، التي هي محصلة تفاعل عدة عوامل منها :

● التطورات داخل الكنيسة الكاثوليكية منذ تولي البابا يوحنا الثالث والعشرين زمام الامر في الفاتيكان . وقد جاءت هذه التطورات لتعبر بالدرجة الاولى عن محاسولة تكيف الكنيسة مع الرأسمالية الحديثة في اوروبا ومع الضرورات التي يعلها نظام حركة التصحر

معناها الا كونها سقطت على وضع يعاني هو نفسه من طلاق متزايد بين تركيب الكنيسة المارونية ونتائج نمو الرأسمالية اللبنانية في العقد الآخر خاصة . وابرز اثار هذا النمو التي تمس الكنيسة مباشرة اثنان . الاول : تكون الملكية اقطاعية الواسعة للكنيسة (الاوقاف) تشكل عقبة اساسية امام تطور الريف اللبناني ، لانها في مجالها اراض غير مستثمرة ولا مطروحة ، كما كانت هذه الملكية ، تاريخيا ، سببا مباشرا من اسباب فقر عشرات الافول من الفلاحين المحرومين من الارض ، واحدا الدوافع الرئيسية امام هجرتهم . والامر الثاني ، والاهم ، هو تفكك التكتلات الطائفية ، تحت وطأة نتائج الزمات الاقتصادية ، ونامي التمايز الطبقي في داخلها وبرز علامات هذا التمايز تحول اعداد متزايدة من ابناء الريف الى عمال زراعيين وعمال صناعة وحرف واهراء ومستخدمين ان الكليروس المسيحي على نياس مباشر مع ما يصيب الريف من بطالة وهجرة ، كما هو على نياس مباشر مع القضايا المعاشية اليومية لطبقة العاملة ، ومع تجذر وعي اثنائي فئات جاهريية متزايدة . بيننا نواصل القيادة الكليركية تمسكها العنيد برعاية الاقطاع السياسي المسيحي واطلاعه الثنائية والثلاثية ، واضعة كل امكاناتها في خدمة نظام الطائفية السياسية الانفراسي والنظام الاقتصادي الذي يحويه .

فلا عجب ان ان تقوم اصوات تعان - مع الاب مارون مطر - ان هناك « هوة فصل بين العمال والمؤسسة الكليركية ، وهذا ما يؤكد العمال انفسهم » . ولا عجب اذا تسلسلت قضايا الطبقة العاملة لصوف الكنيسة ، على لسان الاب جان كوكباني ، كاهن رعية سيد البوشرية العمالية . الذي بنى على الكنيسة انها لا نهم بقضايا الطبقة العاملة مذكرا يانه « قام مؤخرا اضراب في معامل غندور ، اعقبه قمع دموي ، ان الكنيسة لم ترفع صوتها بهذا الصدد » . فهو (كما يروي في حوار في المالح السبوعي لصحيفة « اوريان - لي جور ») يدرن من التجربة المباشرة ان العمال يقعون موقف الشك والحذر كلما اتضح ان هناك صلة ما بين الكنيسة وارباب العمل ، حتى ولو كانت هذه الصلة ترمي الى مجرد جمع المبرعات ابناء المستوصفات والمخامم الشعبية والمدارس لبناء الطائفة من العمال والفقراء !

والذي يزيد في تنحسب فئة من الكهنة لقضايا الجماهير اللبنانية من طلاب وعمال وكسبة وشباب انهم هم - اي الكهنة - ضحايا الزمات الاقتصادية كما هم ضحايا التركيب اقطاعي للكنيسة المارونية . فسي الماضي كان الكاهن يعمل كغيره في الزراعة ، وكانت تتغلب من المؤمنين ثنائي لنشاف الى ما يحصل عليه من منون الارض . الآن بارت الزراعة ، وتقلصت الرعية نتيجة موجات الهجرة الملاحقة الى بيروت او الخارج . ومع موجة الغلاء ، بات وضع كاهن الكهنة اقرب الى التسول - على حد تعبير احدهم - من هنا فهو يعم بحدة الفروقات الكبيرة بين دخله ومستواه المعيشي وبين الامتيازات التي ينعم بها الاساقفة ، والثروات الهائلة المكتسبة من عائدات الاوقاف التي ليس من رواتب كنيسته صرفها .

اتجاهان

لهذه العوامل وغيرها ا اكتسب قرار اقبال معهد غزير الكيركي وما رافقه من اعتصام وحيلة تضامن واسعة ، اهمية تفوق بكثير الحدث نفسه . وقد تنادى ١٢ كاهنا من مختلف انحاء لبنان لمعد اجتماع في دير

يسوع المسك في منتصف هذا الشهر واصدروا سلسلة من القرارات وانضجوا لجنة منهم لتابعة تنفيذها . واهم تلك القرارات التشديد على اهمية التزام الكنيسة بالمعالة الاجتماعية ، واعادة النظر في المحاكم الروحية واصلاح نظام التعليم الخاص اصلاحا جذريا ، واعادة تنظيم الكنيسة بناء على مخررات المجمع المسكوني ، والاهتمام بقضايا الشباب ، وتأمين مستقبل الكهنة ، ووضع ادارة الاوقاف بيد الاختصاصيين .

وقد برز خلال الاجتماع اتجاهان . الاول يمكن اعتباره اتجاها تحديثيا يدعمه السفير البابوي ، وهو يقف عند حد استلام مقررات المجمع المسكوني . فدعو الى ادارة الاوقاف ادارة فعالة على يد الاختصاصيين ، ومكثنة زراعتها من اجل زيادة انتاجيتها وتأمين دخل ثابت للكهنة والتخفيف من حدة الفروقات داخل الكنيسة .

اما الاتجاه الثاني ، المكون في اغلبية من كهنة شباب ، فهو يطالب بتغييرات تسميح للكنيسة بفقد الصلات الوثيقة مع الطبقات المحروقة واقامة حوار بين الكنيسة والشباب . وهذا الاتجاه يعني صلة الكنيسة بالطبقة الحاكمة ، ويعمل بعض افراده فسي الريف بالتعاون مع الحركة الوطنية والديمقراطية ، طبعاً ضمن الحدود التي يفرضها عليهم مركزهم الكليركي . وكان ضغط هذا الاتجاه - وما اثاره من مخاوف - احد العوامل الرئيسية في اسراع بكيركي الى تفريق وحل قضية معهد غزير .

ان الحركة الوطنية الديمقراطية لا يمكنها ان تقف من هذه التطورات

الهامة داخل الكنيسة توقف الابلالة والحياد . خاصة وانها تمس ، في بعض الاحيان ، صميم الدور الذي تلعبه هذه الكنيسة كجزء من التحالف الطبقي الحاكم ، وكؤسسة لتأمين تماسكها الابيدولوجي وقاعدته الطائفية . غير ان التصدي الفعلي للقضايا المثارة يكون ، في المرحلة الراهنة ، بالتضال من اجل (١) الغاء الطائفية وفصل الدين عن الدولة (٢) تعميم الزواج المدني (٣) مصادرة الاوقاف - كل الاوقاف - وتوزيعها على المتحررين المحرومين من الارض ، واستثمارها من اجل تنمية الريف ورفع انتاجية الزراعة .

ان التصدي لقضايا الفقر في لبنان لا يكفيه تحلي الكنيسة عن ملكياتها وعقاراتها ، وليسها الثواب الرثة ، والخدمات الاجتماعية ، على اهميتها وتخفيف الاعباء الاجتماعية ومنع تدهور اوضاع الطبقة العاملة وفقراء الريف والكنيسة ، قابلة لان تتحول الى « ازهار وهمة » تزرع فسي السلاسل الغليظة التي تكبل الجماهير الكادحة . ان ما تطمح اليه هذه الجماهير ليس افكار المجتمع ، بل ازدهاره وتنامي ثرواته الموزعة توزيعا متساويا على الجميع . وحل قضايها لا يكون الا ببناء ملكوت العمل والحرية والمساواة على هذه الارض !

زيارة رئيس الوزراء للجنوب : بيع الحكيم وحصاد النخلف

ان الا الطلاب يتساءلون عن المستقبل الذي ينتظرهم بعد النخرج ، فقد قيل لهم انهم سوف يسافرون الى الخارج اذا كانوا من حيلة ما يعنيه ذلك من ابعاد المقاومة وضرب كسل صوت وطني يسالدها وامتصاص نقية الاهالي بجملة تنفعات من خدمات فردية الى تعويض عن البيوت المهجرة او المصدعة ... اما عن زيادة اسعار الدخان وتوزيع الرخص على الزارعين وناسيت نقابة لزارعي التبغ ، واما عن مشروع اللطاني لري اراضي الجنوب وتحسين اوضاعه ، واما عن السياسة الوطنية القائمة على تحصين فعلى للقرى وانتهاج سياسة دفع تصدي للاعتداءات الاسرائيلية المكررة ، فان كل هذه مجرد وعود وادعاءات بنقوه بها رجالات السلطة ونواب المنطقة لننزل على مسامع اهالي الجنوب رياء ودجلا ، تروح منها روائح الفئاض ...

كانت زيارة رئيس الوزراء تهدف الى افتتاح بعض المشاريع الاجتماعية ، مدرسة للتدريب في تينين ومدرسة تكميلية في جوبا (مع ان الدعاية الرسمية ادعت بانها مدرسة ثانوية !) تأسس مدرسة للتدريب امر مهم بالفعل ،

وطالب احدهما بانشاء ماوى للمعزة في المنطقة ان تستوفتنا هذه الاقوال كثيرا . فهل كلف دولة الرئيس نفسه غناء التساؤل عن سبب تعنت شركة الربيعي ورفضها شراء زوائد التبغ التي سقاها الاهالي بقرتهم ودمهم ؟ هل قدم ردا عمليا عما جرى تحقيقه من مشروع اللطاني ؟ هل تحاول دولته الوقوف في وجه الغلاء الفاحش الذي يعاني منه اهالي الجنوب ؟ ...

ان ابليج الاجوبة على ادعاءات السلطة وممثلها جاءت من الاهالي انفسهم . فقد عبروا بغفوية عن احساسهم المكور بان هذه الدولة ليست دولتهم ، وان المسؤولين ليسوا « مسؤولين » الا عن نيل اصواتهم مرة كل اربع سنوات .

السوة اللواتي نقرن الازر على موكب الرئيس - احتفالا بقدموه - لم يترددن عن تذكيره بان كياو الازر بـ ٩٠ قرشا . وطالبن بتخفيض اسعار البندورة والسكر وغيرها من

لماذا لا « يتدخل » الاتحاد العمالي العام في القضايا العمالية ؟

الافول التي تظاهرت يوم الثلاثاء الماضي دفاعا عن الحريات الديمقراطية وتضامنا مع عمال معامل غندور ضد الصرف الكفي ومن اجل الغاء المادة ٥٠ من قانون العمل ، اكدت نصيب الحركة الشعبية على حقها في التظاهر وتمسكها بالحد الأدنى من الحريات الديمقراطية التي يمكن انتزاعها في ظل السلطة القائمة . وفي الوقت الذي لبت فيه هذه الافول نداء الاحزاب والقوى الوطنية ، مثبتة حقها في التظاهر وفي اوسع الحريات ، كان وزير العمل يواصل تقطية التسريع الجماعي لعمال معامل غندور وصرف النظر عن القضية الرئيسية باسم عدم « تسييس الخلافات العمالية » . ان وضع كل دولة التجار والرأسماليين ، بكافة امكاناتها واجهزة قمعها ، للتصدي لاضراب عمال معامل غندور الذين يطالبون بتطبيق القوانين الرأسمالية نفسها في مصانعهم ، وتسخر الصحافة البرجوازية في حيلة مركزة ضد العمال ، وكل حيلة الاعتقالات واللاحقات ... هذه كلها لا تسمى « تسييس الخلافات العمالية » . ولا تصريحات رئيس الحزب الذي ينتمي اليه وزير العمل منهاها التيسار بانه هو الذي « يستقل » العمال ، لا ارباب العمل ، ومن هذا خذوه من زعماء وقادة احزاب الاقطاع السياسي ... هذا ايضا ليس تسييسا للخلافات العمالية . اما ان تتضامن الاحزاب والقوى الوطنية والديمقراطية مع مطالب العمال وتستنكر مجزرتي غندور : استشهاد يوسف الطار وغاطمة الخواجة على ايواب معمل الطيونة وتشريد اكثر من مئة عامل ... فهذا يسمى « تسييس للخلافات العمالية » . ذلك هو منطق كهول الاقطاع السياسي الذين يرون في التضال الوطني والاجتماعي تضالا مسخرا « لاغراض سياسية شخصية » !! اجل انه مسخر لاغراض سياسية شخصية ، هي اغراض الغالبية الساحقة من الجماهير اللبنانية المطالبة بالخير والعمل والديمقراطية !! وهذه هي الاغراض التي ندافع عنها .

ولا يتردد غبريل خوري عن تردد الدعوة ذاتها الى الاحزاب « ان لا تنوب عنا في معالجة قضايانا العمالية ، كما نرجوها ان

الواد الغذائية . وسمع موكب رئيس الوزراء اصواتا اخرى من سكان قرى الحدود . تقدم شيخ مسن ليقول :

« هل تعرف يا دولة الرئيس ان اسرائيل تنوب عن الدولة في اضاءة القرى الابلية بالكهرباء ؟ وباتنا لا نجرؤ ان نذهب لقطف الدخان في الليل لان اراضينا بجوار العدو ؟ » بالطبع اختق صوت المجوز في جمجمة الحاشية التي قطعت عليه حديد .

واخيرا ، تجب اهالي الشهباء على الطريق العام لاستوقاف موكب الرئيس ومطالبته ببناء مدرسة لليلة . الا ان الموكب اخترق القرية بسرعة فائقة ، الامر الذي اثار غضب الاهالي فقتلوا الطريق خلال بضع ساعات حتى استحضرت قوات الامن لفتحها بالقوة .

هذا بعض من كثير حصل ويحصل في مسرحية دعم السلطة للجنوب ولصمود اهله .

تتركنا في اطارنا الاجتماعي الثقافي من دون تسييس قضاياها » . وفي الوقت ذاته ، الذي يقبل فيه الاتحاد العمالي العام بصرف ١٥ عمالا دون محاسبة ، مطالبا باعادة الباتين ، يعلن الاخوة غندور على لسان لجنة وكلائهم وعلائهم بانهم يرفضون اعادة اي عامل - كما يحصلون المستوك اللبناني والعربي الكلاف مجازهم بحق عمالهم اذ اعلنوا رفع ثمن بعض منتجاتهم ! ماذا يملك القادة البيئيون فسي الاتحاد العمالي العام من جواب على ذلك ؟ التهديد بمقاطعة منتجات غندور . نسال هؤلاء القادة : هل يستطيعون عملا تنفيذ مثل هذا التهديد ؟ هل يشكل اتحادهم قوة فعلية تمك علاقات حقيقية بجماهير الطبقة العاملة لفرض مثل هذا القرار ؟ وهل حق جماهير الطبقة العاملة بهم للتقيد بمثل هذا القرار ؟ واخرا ، هل هذا هو الوسيلة الفعالة للتصدي للصرف الكفي . ان اقتصر الاتحاد العمالي العام على مثل هذا « التهديد » ، لا يبين فقط اغلاسه الكامل في الدفاع عن قضايا الطبقة العاملة ، وانما يؤكد على كل مسار معالجته قضية الصرف الكفي : التنازل عنها خلال معركة الضمان الصحي ، رفض تحويل اضراب العام استنكارا لجزرة غندور الى اضراب من اجل القضايا الحيوية الراحلة للطبقة العاملة ، وعلى رأسها الصرف الكفي ، والتخاؤل والعداء الصريح او المطن لعمال معامل غندور عند الاقبال وتشريد المة عمالة وعامل ...

واذا كان القادة البيئيون الجاعون لارباب العمل والسلطة يتساءلون لماذا تتدخل الاحزاب في « قضاياهم » النقابية الاجتماعية ، يدعونهم لعدم النجابة عنهم في معالجة القضايا العمالية ، فان الؤف العمال يسألون بصوت واحد : لماذا لا يتدخل الاتحاد العمالي العام نفسه في القضايا العمالية ؟ لماذا يكون المربع الذي يحته دائما وابدا هو في صف ارباب العمل والدولة ؟

ولا يكفي العمال الواعون بالتساؤل ، بل يدركون ان وضعهم في المجتمع ، وضخامة الاستغلال الذي يتعرضون ، يجعلهم اكثر غلات المجتمع حاجة للتضال السياسي - التضال ليس فقط من اجل منع تدهور اوضاعهم وانما ايضا من اجل توسيع الحريات الديمقراطية بكافة اشكالها . والعمال الواعون يزدادون ادراكا كون العمل الجفري لتضيهم ، هو في استلام الطبقة العاملة للسلطة وتحريكها المجتمع بأكمله من كل انواع الاضطهاد والقتل والاستغلال .



الجبهة الشعبية الديمقراطية

قضايا الوحدة الوطنية والمجلس الوطني الفلسطيني القادم

رُحْلة الوَحدة الوطنية

بين المنهج الواحدوي والمنهج الانقسامي

هذا هو القسم الثاني من وجهة نظر الجبهة الشعبية الديمقراطية في المداولات الجارية حول قضايا الوحدة الوطنية على ابواب انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني :

الوحدة الوطنية .. ومشروع البرنامج السياسي والتنظيمي

اشرف مركز التخطيط التابع لمظلة التحرير وقرار من اللجنة التنفيذية للمنظمة في ١٩٧٢ على اعداد المشروع لتقديمه الى المؤتمر الشعبي والمجلس الوطني باسم اللجنة التنفيذية . وكان المركز ممثلا بمديره الاخ نبيل شعث قد شارك في اعمال لجنة الوحدة الوطنية وقدم مسودة مشروع البرنامج السياسي ، كما تقدمت الجبهة الديمقراطية بمشروع البرنامج

التنظيمي .

يحدد مركز التخطيط نظريته الى البرنامج السياسي في المخل العام للبرنامج **بإله بريسي الى** « وضع اسس جديدة لوحدة وطنية متباعدة داخل اطار منظمة التحرير الفلسطينية » بهدف تطويرها وتنويرها ، كاداة تقود نضال شعبنا على طريق تحرير كابل التراب الفلسطيني ، وسط العواصف التي تهب

من كل جانب ، ولا بد للتأكد ، منذ البدء ، على ان هذا البرنامج انما يستهدف ترسيخ وحدة قيادة العمل الفلسطيني داخل اطار واحد ، دون ان يزيد التعدد القائم ببلية ودون خلق ازدواجية جديدة . ومن هنا فان تسمية اطار الوحدة الوطنية المستهدفة لا تعود مشكلة او معضلة : من الممكن ان نحافظ على اسم « منظمة التحرير الفلسطينية » ومن الممكن ان نطلق عليها اسم « جبهة تحرير فلسطين » او « الجبهة الوطنية المتحدة الفلسطينية » او أية تسمية أخرى . المهم هو ان يكون للعمل الرؤية والمالم ، وان تكون له اداة واحدة راسخة الاسس والبنية التنظيمية .

« ونظرا لخصوصية الساحة الأردنية وخصوصية علاقتها وترباطها مع الكفاح الفلسطيني المسلح من أجل التحرير ، فان المهم الثورية للعمل الفلسطيني على أرض هذه الساحة لا بد ان تنظم عبر صيغة تربط الثورة الفلسطينية بالقوى التقدمية الجماهيرية الأردنية ، والصفة المقترحة هي « الجبهة الوطنية الفلسطينية – الأردنية » التي ستحدد مهامها كما نراها الثورة الفلسطينية من خلال التراب الفلسطيني ، وسط العواصف التي تهب

من كل جانب ، ولا بد للتأكد ، منذ البدء ، على ان هذا البرنامج انما يستهدف ترسيخ وحدة قيادة العمل الفلسطيني داخل اطار واحد ، دون ان يزيد التعدد القائم ببلية ودون خلق ازدواجية جديدة . ومن هنا فان تسمية اطار الوحدة الوطنية المستهدفة لا تعود مشكلة او معضلة : من الممكن ان نحافظ على اسم « منظمة التحرير الفلسطينية » ومن الممكن ان نطلق عليها اسم « جبهة تحرير فلسطين » او « الجبهة الوطنية المتحدة الفلسطينية » او أية تسمية أخرى . المهم هو ان يكون للعمل الرؤية والمالم ، وان تكون له اداة واحدة راسخة الاسس والبنية التنظيمية .

« ونظرا لخصوصية الساحة الأردنية وخصوصية علاقتها وترباطها مع الكفاح الفلسطيني المسلح من أجل التحرير ، فان المهم الثورية للعمل الفلسطيني على أرض هذه الساحة لا بد ان تنظم عبر صيغة تربط الثورة الفلسطينية بالقوى التقدمية الجماهيرية الأردنية ، والصفة المقترحة هي « الجبهة الوطنية الفلسطينية – الأردنية » التي ستحدد مهامها كما نراها الثورة الفلسطينية من خلال التراب الفلسطيني ، وسط العواصف التي تهب

من كل جانب ، ولا بد للتأكد ، منذ البدء ، على ان هذا البرنامج انما يستهدف ترسيخ وحدة قيادة العمل الفلسطيني داخل اطار واحد ، دون ان يزيد التعدد القائم ببلية ودون خلق ازدواجية جديدة . ومن هنا فان تسمية اطار الوحدة الوطنية المستهدفة لا تعود مشكلة او معضلة : من الممكن ان نحافظ على اسم « منظمة التحرير الفلسطينية » ومن الممكن ان نطلق عليها اسم « جبهة تحرير فلسطين » او « الجبهة الوطنية المتحدة الفلسطينية » او أية تسمية أخرى . المهم هو ان يكون للعمل الرؤية والمالم ، وان تكون له اداة واحدة راسخة الاسس والبنية التنظيمية .

« ونظرا لخصوصية الساحة الأردنية وخصوصية علاقتها وترباطها مع الكفاح الفلسطيني المسلح من أجل التحرير ، فان المهم الثورية للعمل الفلسطيني على أرض هذه الساحة لا بد ان تنظم عبر صيغة تربط الثورة الفلسطينية بالقوى التقدمية الجماهيرية الأردنية ، والصفة المقترحة هي « الجبهة الوطنية الفلسطينية – الأردنية » التي ستحدد مهامها كما نراها الثورة الفلسطينية من خلال التراب الفلسطيني ، وسط العواصف التي تهب

من كل جانب ، ولا بد للتأكد ، منذ البدء ، على ان هذا البرنامج انما يستهدف ترسيخ وحدة قيادة العمل الفلسطيني داخل اطار واحد ، دون ان يزيد التعدد القائم ببلية ودون خلق ازدواجية جديدة . ومن هنا فان تسمية اطار الوحدة الوطنية المستهدفة لا تعود مشكلة او معضلة : من الممكن ان نحافظ على اسم « منظمة التحرير الفلسطينية » ومن الممكن ان نطلق عليها اسم « جبهة تحرير فلسطين » او « الجبهة الوطنية المتحدة الفلسطينية » او أية تسمية أخرى . المهم هو ان يكون للعمل الرؤية والمالم ، وان تكون له اداة واحدة راسخة الاسس والبنية التنظيمية .

من كل جانب ، ولا بد للتأكد ، منذ البدء ، على ان هذا البرنامج انما يستهدف ترسيخ وحدة قيادة العمل الفلسطيني داخل اطار واحد ، دون ان يزيد التعدد القائم ببلية ودون خلق ازدواجية جديدة . ومن هنا فان تسمية اطار الوحدة الوطنية المستهدفة لا تعود مشكلة او معضلة : من الممكن ان نحافظ على اسم « منظمة التحرير الفلسطينية » ومن الممكن ان نطلق عليها اسم « جبهة تحرير فلسطين » او « الجبهة الوطنية المتحدة الفلسطينية » او أية تسمية أخرى . المهم هو ان يكون للعمل الرؤية والمالم ، وان تكون له اداة واحدة راسخة الاسس والبنية التنظيمية .

التعصب الفئوي التنظيمي غير المشروع وغير الموضوعي بين فصائل المقاومة . وبالتأكيد فان المشاريع المطروحة لا تستجيب للاتجاهات الانتمالية « اليسارية » واليمينية في صفوف الثورة والمنظمات النقابية والمهنية الفلسطينية ، ولا تستجيب للاتجاهات الانقسامية اللاوحدوية ، التي ترفض بناء الوحدة الوطنية على قاعدة دائرة الاتفاق والبرنامج المشترك للتحرر الوطني الديمقراطي في هذه المرحلة ، وترفض بناء الوحدة على أسس ديمقراطية تنظيمية . ونصر بالقابل على

٢ - مشروع البرنامج التنظيمي لتوحيد فصائل الثورة الفلسطينية ، المقدمة من ١ ، مقدم من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الوطني المؤثر الشعبي الفلسطيني ، ٦ - ٩ نيسان ٧٢ .

فرض الوحدة الوطنية من جانب واحد ، وعلى أساس برنامجها الخاص السياسي والتنظيمي . وهي في هذا ترفض الاعتراف بالتناقضات الموضوعية والواقعية ، الطبقة والايديولوجية القائمة في صفوف طبقات شعبنا الوطنية والتي تجد تعبيرها في فصائل المقاومة والمنظمات النقابية والمهنية وفي اوساط الجماهير . وهي في هذا تمارس الوجه الآخر للسياسة الانقسامية الانتمالية وان تلخت بلحاف الوحدة الوطنية . وقد أثبتت تجربة السنوات الماضية منذ ١٩٦٧ ، أن الاتجاهات الانتمالية ، والاتجاهات التي تريد فرض الوحدة الوطنية من جانب واحد ، هي وجوه لعملية انقسامية واحدة ، زرعت العقبات في طريق الوحدة الوطنية وبناء الجبهة المتحدة ، واضعفت كل الحاولات الوحدوية الصادقة والمناضلة ، وأدت الى بقاء الانقسامات والبلبلية والتفتت عليها وواقعا ، كما أدت الى بروز بعض اشكال الاضطراب والافتتال بين بعض منظمات المقاومة وحتى داخل المنظمة الواحدة . ان المشاريع المطروحة تنطلق من الاعتراف الواقعي بالتناقضات الطبقة والايديولوجية غير العدائية ، الموجودة في صفوف طبقات شعبنا الوطنية في مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي . ومن الاعتراف بالنظرة والاساليب المتباينة بين الطبقات والقوى الوطنية في حل معضلات مرحلة التحرر الوطني .

وبذات الوقت فان المشاريع المطروحة ترى هذه التناقضات بانها ثانوية وغير متاخرة ، وتضع الحلول الديمقراطية السياسية والتنظيمية لحلها ضمن مبدأ « الصراع في اطار الوحدة الوطنية » وبذا يمكن تعبئة جميع قوى وطبقات شعبنا الوطنية في جبهة واحدة ، صلبة ، متباعدة وقابلة للحياة والتطور الثوري .

ومن هنا فان البحث في الوحدة الوطنية بمعزل عن فهم هذه التناقضات الواقعية في صفوف الشعب والتي نراها في الحياة اليومية لكل فلسطيني ، هو ضرب من المعرفة الجردية ووسيلة خداع ، او هو تمسك واع بالصالح الطبقة الضيقة والاثنية .

اطلانا من الوعي الكامل لوجود اتجاهات ونسوى انتمالية وانقسامية داخل صفوف الثورة ، فالتنا نذكر ان اقرار مشاريع الوحدة الوطنية وحده لا يكفي رغم اهميته ، فالأهم هو وضع هذه المشاريع موضع التنفيذ والممارسة اليومية والحيية . ونعلم ايضا من خلال تجربة السنوات الماضية ان الاتجاهات الانقسامية اللاوحدوية تتابع جهودها لانراغ أية برامج مشتركة من محتواها العملي سواء بالايمان والفقير المباشر لها كما وقع مع البرنامج السياسي والتنظيمي المقر من المجلس الوطني الثامن

(آذار ١٩٧١) ، او بالتعاقب الدائم على العديد من هذه المشاريع لتعطيلها وتجييدها في ادراج مهمة .

البرنامج السياسي والتنظيمي ... ووقائع المؤتمر الشعبي والمجلس الوطني

أولاً - منذ بداية اعمال المؤتمر تم زجه في مازق كبير . فقد أعلن الاخ ياسر عرفات (فتح) وعدد من اعضاء اللجنة التنفيذية النضل من المشروع السياسي والتنظيمي المطروح على جدول اعمال المؤتمر رغم موافقة اللجنة التنفيذية عليه في ١-٧٢ وتكليف مركز التخطيط بالاشراف على اعداده للمؤتمر الشعبي والمجلس الوطني المقرر عقدهما في ١-٧٢ . وهذا ما دفع الاخ نبيل شعث (عضو منظمة فتح ومدير مركز التخطيط وممثل في اعمال لجنة الوحدة الوطنية التي اقترت المشروعين السياسي والتنظيمي) للوقوف بوجه محاولة ادارة الظاهر لمشروع البرنامج ، وسرد الوقائع حول اعمال لجنة الوحدة الوطنية (فتح ، ديمقراطية ، عربية ، صاعقة ، شعبية) وتكليف مركز التخطيط باعداد البرنامج بعد موافقة اللجنة التنفيذية عليه ، مما أدى الى تراجع اعضاء اللجنة التنفيذية المعترضين ، واعتبار هذه المشاريع هي الوحدة المطروحة على جدول اعمال المؤتمر واللجان المنبثقة عنه .

ثانياً - كادت لجان المؤتمر في اليوم الثالث ان تنجز كليا اعمالها ، فقد اقترت اللجنة السياسية البرنامج السياسي ، وكانت لجنة الوحدة الوطنية ان تنجز صياغة توصياتها باقرار البرنامج التنظيمي وهنا وقع التدخل الثاني من طرف الاخوة في قيادة فتح ظفروا على اللجنة برنامجا من أربع نقاط تنصف مشروع البرنامج التنظيمي ويشكل منفرد ومغاير ، للجانب ، وهي : ١ - توسيع المجلس الوطني الفلسطيني بعناصر مستقلة (دون تحديد أية أسس للتوسيع ودوافعه السياسية والتنظيمية) . ٢ - ينتخب المجلس الموسع قيادة جديدة . ٣ - قيام الوحدة الوطنية على أسس جهوية في القيادة وانماجية في القاعدة خلال ثلاثة اشهر (دون تحديد للاسس التي تحكم العلاقات قياديا وقاعديا) . ٤ - تشكيل لجنة متابعة للاشراف على تنفيذ هذا البرنامج .

ان هذا البرنامج يعاكس نايما مع مشروع البرنامج التنظيمي الذي توصلت له لجنة الوحدة الوطنية من فصائل المقاومة ومنذ مستقل من اللجنة التنفيذية . فالبرنامج التنظيمي يقوم في هيكله التنظيمي على قاعدة بناء جبهة وطنية متحدة تعتمد مبدأ التمثيل النسبي في مؤسسات الجبهة ، والمنظمات النقابية والمهنية ، ضمن اطار منظمة التحرير ، وهذا يتطلب إعادة تشكيل المجلس الوطني واللجنة التنفيذية - على ضوء التشكيل الجبهوي والتمثيل النسبي وعلى هذه الاسس يتقرر توسيع المجلس ام لا مثلا . والبرنامج التنظيمي يضع مجموع الصيغ التنظيمية الديمقراطية للعلاقات بين مؤسسات الثورة (الفصائل ، النقابات ، القوات المسلحة ، الميليشيا ، المالية ، الادارة ، التمثيل السياسي الموحد ، الاعلام الموحد) . ويحدد مراحل انجاز بناء الوحدة الوطنية الشاملة على ثلاثة مراحل

وبالتفصيل على ان ينتهي انجاز بناء كل هيئات الوحدة خلال (١١) شهرا بالتحديد .

وقد أوقع برنامج الرابع نقاط ، الذي تقدم به الاخوة في قيادة فتح مجموع المؤتمر غي دوامة من الصراع بالإضافة الى لجنة الوحدة الوطنية ، وأدى مباشرة الى :

● - الانقسام بين فصائل المقاومة التي دخلت الى المؤتمر موحدة المواقف ، وملققة حول البرنامج السياسي والتنظيمي . فسوقفت الديمقراطية ، الصاعقة ، العربية ، الشعبية ، بالإضافة الى بعض اعضاء وفد فتح الى جانب مشروع البرنامج السياسي والتنظيمي المشترك ، بينما وقفت فتح مع برنامج الرابع نقاط .

● - وقع الانقسام في المؤتمر الشعبي ، واتضح هذا من خلال التصويت على برنامج فتح . بينما كانت كل اعمال المؤتمر تصب في مجرى واحد ومحدد ممثلا بالبرنامج السياسي والتنظيمي المشترك .

● - خرجت لجنة الوحدة الوطنية بتوصيات متناقضة تبدأ « باعتبار الخطوة الاساسية التي تضمنها مشروع البرنامج التنظيمي لتوحيد فصائل الثورة الفلسطينية الذي أعده مركز التخطيط » والذي انطلق من البرنامج السياسي والتنظيمي الذي اقتره المجلس الوطني الثامن وأكدته المجلس التاسع ، أساسا لوضع برنامج على مرحلي لتحقيق وحدة فصائل الثورة وقوى الشعب الفلسطيني » ، وتنتهي « بتطوير اجهزة منظمة التحرير وتنويرها » مروراً « بنقاط فتح الاربعة » .

ومن هنا وجد المؤتمر الشعبي نفسه منقسما وأمام مازق جديد حدد دوره : باصدار توصية الى المجلس الوطني للاخذ بالبرنامج السياسي الذي اقترحه مركز التخطيط وانجزته لجنة الوحدة الوطنية الخساسة (فصائل المقاومة المشاركة باللجنة التنفيذية) ، والاخذ بتوصيات لجنة الوحدة الوطنية المنبثقة عن المؤتمر والتي انقسم حولها واعتمدها بالاكثورية .

ثالثاً - عقد المجلس الوطني جلسة واحدة ، حضرها (٨١) عضواً من مجموع الاعضاء (١٥١) . وانتقل الانقسام الذي شهده المؤتمر الشعبي الى داخل المجلس الوطني ، حيث جرى التصويت على برنامج الرابع نقلاً فقال (٤١) صوتاً ضد (٣٢) وامتناع (٨) عن التصويت . وأحال المجلس البرنامج السياسي وباقي توصيات المؤتمر الشعبي حول الوحدة الوطنية الى اللجنة التنفيذية للاخذ بها .

من هذه الوقائع يتضح ان اللجنة التنفيذية باتت مسؤولة عن تنفيذ توصيات مناقضة بصدد الوحدة الوطنية (البرنامج التنظيمي ، النقاط الاربعة) . ويتضح ايضا ان فصائل المقاومة ، دخلت الى المؤتمر والمجلس موحدة المواقف وملققة حول البرنامج السياسي والتنظيمي لوحدة قوى الثورة في جبهة وطنية ديمقراطية محددة على ارض منظمة التحرير ، وانتهت من اعدادها افعالاً ملموسة منسجمة بفعل انفراد الاخوة في فتح بطرح برنامج منعاكس ومنافض مع الخط الاساسي لبناء الوحدة الوطنية التي يترجمها البرنامج التنظيمي والذي وانفتت عليه لجنة الوحدة الوطنية المشكلة من فصائل المقاومة الخساسة الاساسية بالإجماع ، كما وافقت عليه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في ١-٧٢ .

اللجنة التنفيذية وبرنامج الوحدة الوطنية

بعد انتهاء اعمال المؤتمر والمجلس وقتت اللجنة التنفيذية أمام مهمات اقرار وتنفيذ البرامج السياسية والتنظيمية ومصرة أخرى وجدت نفسها أمام منهجين وخطين متعارضين في معالجة قضايا الوحدة وتنفيذ برامجها . خط يستند على البرنامج السياسي والتنظيمي المشترك ويلتزم به وعلى أساسه يجب ان تتم برمجة خطوات تطوير التحالفات نحو جبهة وطنية ديمقراطية بنحدة على أرض منظمة التحرير ، وخط اخر يقفز عن الاساس السياسي والتنظيمي المشترك للوحدة ويدفع باتجاه الدخول مباشرة الى توحيد الاجهزة والمؤسسات الوظيفية الوطنية العامة وخاصة الاعلام والقوات المسلحة دون الاجاز الاطوار السياسي والهيكل التنظيمية التي تشكل القاعدة المتباعدة التي تقف عليها الخطوات التوحيدية ، والتي تمثل الوعاء المحدد لاستيعاب عملية بناء وحدة قوى الثورة . وأمام هذا المازق دعمت اللجنة التنفيذية الى اجتماع مشترك في ٣-٧٢ ضم اللجنة ومنذوبين عن قيادات الفصائل الممثلة باللجنة التنفيذية لماقتضى برامج وخطوات الوحدة الوطنية ، فقررت من جديد (تشكيل لجنة الوحدة الوطنية من فصائل المقاومة الاساسية الخمسة وعضو مستقل من اللجنة التنفيذية ، كما شارك مدير مركز التخطيط باعمال اللجنة) .

عقدت اللجنة (فتح ، ديمقراطية ، شعبية ، صاعقة ، عربية ... الخ) سلسلة من الاجتماعات المكثفة من ٥ - ١٢ أيار ١٩٧٢ وانتهت الى اقرار :

١ - البرنامج السياسي الموصى به من المؤتمر الشعبي والمجلس الوطني مع تعديلات في المقدمة لا تنس الجوه ولا المهام التفصيلية في البرنامج .

٢ - اقرار لائحة تنظيمية للعلاقات بين فصائل ومنظمات الجبهة الوطنية تستند الى مبادئ البرنامج التنظيمي الموصى باعتمادها من المؤتمر الشعبي والمجلس الوطني « أساسا للوحدة الوطنية » . وقد تقدم مركز التخطيط بالاتفاق مع مندوب منظمة فتح في اللجنة بهذه اللائحة التي حددت أسس العلاقات الداخلية بالمبادئ التالية حرضاً :

١ - تتحدد كافة فصائل الثورة الفلسطينية والاتحادات النقابية والفئات الوطنية الملتزمة بالثورة في جبهة وطنية ضمن اطار منظمة التحرير ، وتكون هذه الجبهة مسؤولة عن قيادة مؤسسات منظمة التحرير على أساس البرنامج السياسي العام والمرحلي المتفق عليه .

٢ - تشكل مجلس ثوري من مندوبين عن فصائل المقاومة التي تشكل منها الجبهة للاشراف على تنفيذ البرنامج السياسي والبرنامج التنظيمي للوحدة الوطنية .

٣ - تتحقق الوحدة الكاملة للمؤسسات الوظيفية التالية في اطار منظمة التحرير وفق برنامج زمني مرحلي تقرره اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير .

٤ - القوات المسلحة ب - الاتحادات النقابية والمنظمات الشعبية والمهنية ج - الاعلام المركزي د - العلاقات الخارجية والتمثيل السياسي هـ - الخدمات العامة للجماهير الفلسطينية و - المالية والشؤون الادارية .

٥ - يحق لكل فصائل الاحتفاظ باستقلاله الايديولوجي والتنظيمي الداخلي ، كما يحق له ممارسة هذا الاستقلال داخل اطرانه الخاصة ، والتعبير عن آرائه وجهات نظره داخل المؤسسات القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

٥ - ان م. ت. ف. هي تجمع لطبقات

الجبهة الوطنية المتحدة أداة الثورة في مرحلة التحرر الوطني

١. الوحدة الوطنية لن تحقق بأجراءات بيروقراطية فوقيّة وجزئيّة

الشعب وفاقته الوطنية ، وهي تضم فصائل وطنية متباينة في منطلقاتها الأيديولوجية والسياسية ولكنها متفقة على هدف التحرير الاستراتيجي وعلى البرنامج السياسي المرحلي اللذين يمثلان نقاط الالتقاء .

أن توطيد وحدة م.ت.ف. والحفاظة على تماسكها يتوقف على توخى القدرة في معالجة الخلافات والتناقضات بين القوى والفصائل المختلفة بأسلوب ديمقراطي عقلاني لتنظيم الحوار الفكري والسياسي ، الودي والاخوي ، ضمن إطار التحالف الوطني الجبهوي بضمن انتفاء اساليب المزايدة والتناقض العدائي من جهة . كما بضمن حق الاقلية في التعبير عن وجهة نظرها في جميع مؤسسات م.ت.ف. وحق الاقلية في التحول الى اكثرية بالوسائل الديمقراطية ، وحق القواعد وجهازم.م.ت.ف. في الرقابة على القيادات ومحاسبتها .

ان العلاقات الداخلية في منظمة التحرير الفلسطينية تقوم على المبادئ التالية :

- ١ - مشاركة كافة الفصائل الوطنية والتجمعات السياسية والنقابية والشخصيات الوطنية في المؤسسات القيسادية للمنظمة بالكفاءات التضاللية الفاعلة وعلى اساس جبهوية .
- ب - اعتبار مبدأ التمثيل النسبي في انتخابات مؤسسات المنظمة الجماهيرية (القوات ، النقابات ، الاتحادات ... الخ) .
- ج - صدور القرارات بالاقترية والتزام الاقلية بموقف الاكثرية من حيث تنفيذ القرارات .
- د - حق الاقلية المطالبة بنشر وجهة نظرها داخل تنظيمات م.ت.ف. بطرق منظمة عبر الوسائل والمنابر التي تقرها اللوائح الداخلية ه - الالتزام بمبدأ القيادة الجماعية في التقرير والمسؤولية الفردية في التنفيذ .
- و - خضوع الهيئات الدنيا للهيئات العليا مع حق الهيئات الدنيا في مناقشة ومحاسبة وانتقاد قرارات الهيئات العليا مع الالتزام بتنفيذها .

اللجنة التنفيذية

واعمال لجنة الوحدة الوطنية

عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعاتها يومي ١٦ و ١٧ ايار ٧٢ لمناقشة البرنامج السياسي واللائحة التنظيمية التي توصلت لجنة الوحدة الوطنية لاقرارها بالاجماع رغم التحفظات التي ابداءها مندوبو الجبهة الديمقراطية ومنظمات اخرى على قفز اللائحة التنظيمية عن الدخول في تحديد الهياكل التفصيلية والمرحلة لخطوات الوحدة الوطنية ، والتي تترك الباب واسما لاجتماعات تجميع اللائحة التنظيمية وعدم ضبط وتيرة الخطوات التنفيذية على ضوء لوائح تنظيمية محددة ويجري العمل بها بمراسل موقوفة مترابطة .

في اجتماعات ١٦ ، و ١٧ وافقت اللجنة التنفيذية على البرنامج السياسي بعد إدخال عدد من التعديلات بنزعة يمينية تحت امرار بعض اعضاء فتح في اللجنة .

فتح البرنامج جلة وتفصيلا رغم انه من اعداد مركز التخطيط بالاتفاق مع مندوب فتح في لجنة الوحدة الوطنية ... وهكذا عادت خطوات بناء الجبهة الوطنية المتحدة تلف من جديد في حلقة مفرغة نظرا لفقدان البرنامج واللوائح

الحرية صفحة ١٠

الاراضي المحتلة

معلمو وكالة الإغاثة يقررون الإضراب العام

عقدت لجنة المعلمين في وكالة الإغاثة اجتماعا بنهاية الشهر الماضي ، بحثت فيه اوضاع معلمي وكالة الفوت واللايسات التي حالت دون تمثيلهم في مؤتمر بيروت الثاني والنتائج التي خلص اليها . وقد اقر الإضراب رفيع عريضة الى رئاسة الوكالة تتضمن ما يلي :

- ١ - رفض مشروع الضمان الصحي « الاستطاعي » المقدم من قبل الدعو الباس حبش مساعد نائب المفوض العام للوكالة والمطالبة بإنشاء صندوق للطوارئ ، يلبي مستلزمات الضمان الصحي والاجتماعي لمعلمي الوكالة ومستخدميها عموما ولاسرههم وعائلاتهم .
- ٢ - المطالبة بزيادة رواتب المعلمين ومنحهم بدل غلاء معيشة نظرا للزيادة المضطردة في الاسعار التي تشهدها البلاد .
- ٣ - المطالبة بفتح سلم الدرجات اسوة بمعلمي الحكومة .
- ٤ - المطالبة باعتراف الوكالة بشهادات التحصيل العلمي التي يحصل عليها المعلمون بالانتساب ، وتخفيض عدد الحصص المخصصة للمعلمين ، اي تخفيض ساعات عملهم .
- ٥ - اعتبار نهاية كانون الاول آخر مهلة للوكالة من أجل تحقيق هذه المطالب . وان لم تحقق فسيمعن المعلمون اضرابا شاملا عن التدريس في عموم مدارس الوكالة .
- ٦ - ان عددا كبيرا من المعلمين يتوقع ان تواجه عرضتهم بمثل ما واجهت به مطالبهم طوال الفترة الماضية بزياد من التسويف والمماطلة (رجوع ، تعاليل ، وعود) ، ولكن وحدة المعلمين وتكاتفهم صفا واحدا ، وتضامن عمال ومستخدمي الوكالة عموما معهم كتيل بدفع الوكالة للروض لمطالبهم ، وقطع الطريق على محاولات الانسلاف والتحايل والمماطلة من الرجيمات المحلية العربية .
- جديد .
- ان وكالة الفوت بالتنسيق مع أجهزة الدولة المعنية تحاول تفتيت وحدة كل المستخدمين فيها ، وتعمل على افراغ تضال مستخدميها من عمال ومعلمين من أجل نقابة ترص صفوفهم وتناضل من أجل مصالحهم وقضاياهم وتجسد دورهم الكعاجي مع طبقات الشعب الوطنية

يصدر قريبا

دار ابن خلدون

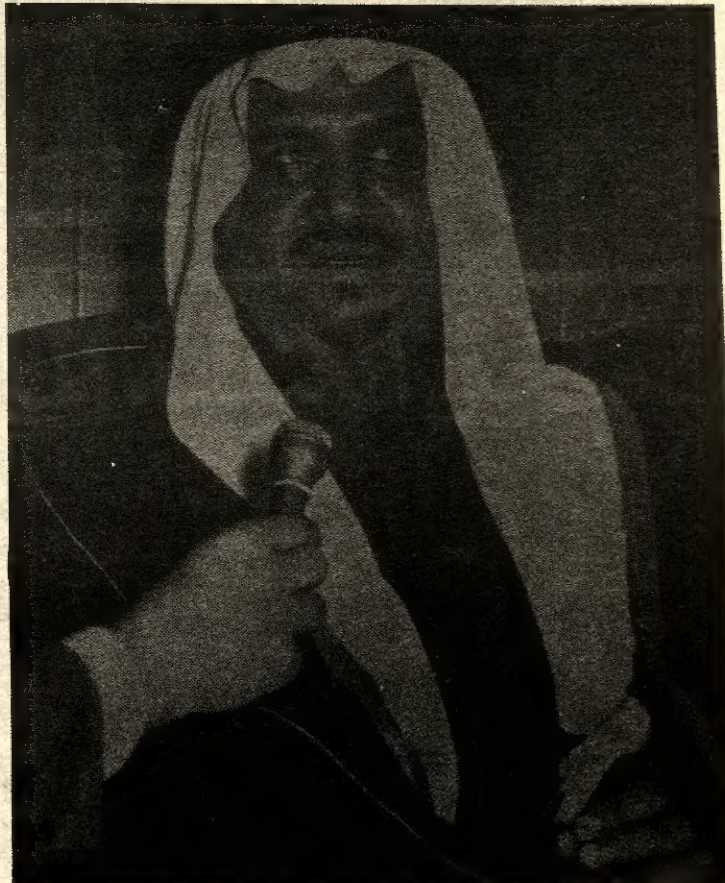
بروت ص.ب. ٩٣٠٧ - تلفون: ٢٥٣٠٨٩

١- الصراع الطبقي في المغرب مجموعة من المقدمات المفاهيمية

٢- الماركسيّة والمسيحيّة والنورّة الأديب كاميلا توريس

٣- الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن المجبة القويّة قدم له: عبد الغفار اسماعيل

أهداف التسلح السعودي



الامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي

شركة « لوكهيد » الامريكية التي تزود السعودية بالطائرات يسيطر عليها الصهيونيون وتقدم مساعدات مالية ضخمة لاسرائيل

في الوقت الذي تعطى فيه ايران والمركز الاول في الاستراتيجية الامركة للخليج العربي وتسليح تبحث انواع المسلحة (كالفانوم) ويجري بقوة سلاحها الجوي والبحري لتمكين من السيطرة للمبرزة في المنطقة حتى المحيط الهندي - كما صرح بذلك شاه ايران مؤخرا - (ان السعودية) تلعب بنفس الوقت دورا آخر بصفتها قوة عربية بحلية أقدر على التحرك والدعم للقوى الرجعية الاخرى الصغرة خاصة في منطقة شبه الجزيرة العربية ... واذا كانت ايران لا تستطيع ان تتحرك مباشرة وعلاية كل مرة لما حدث في احتلال الجزر العربية الثلاث، فان السعودية أقدر على التحرك وعلى حشد قواتها على الحدود خاصة (الحدود الناخسة للمين الديموقراطية) وتشكيل قواعد عسكرية خلفه للمبرزة ، وبحيث يكون مراكز انطلاق ونموذج للقوى الرجعية في المنطقة كلها . لذلك فان تسليح الجيش السعودي هو الآخر مطلوب ليلمب دوره على هذا الصعيد ، وليكون قادرا على التحرك المباشر في الحالات التي لا تسمح لاسران وحتى للقواعد العسكرية الامريكية بالتدخل المباشر . فالسياسة الامبريالية الامريكية تعمل - الان - على وضع هذه الاتصالات الثلاثة موضع التنفيذ للحفاظ على مصالحها الزايدة في المنطقة تحت ستار « الحفاظ على امن واستقرار الخليج » ، وفي نفس الوقت طرحت فكرة اقامة « حلف عسكري محلي »

مساعدة اسرائيل . ويتم ذلك من خلال المنظمات الصهيونية التي ترنسها كاللجنة الامريكية اليهودية - غرد لازارد الثالث هو نائب رئيسها - ومجلس التكتفية الوطني اليهودي ورئيسه جيفري لازارد ، ثم « الجمعية الخيرية » ومديرها ألف لازارد) . وقد قامت الحكومة السعودية مؤخرا بتوقيع عقد مع شركة « هوفر كرافت » البريطانية للحصول على حوامات برمائية يبلغ تكاليفها ٥٣ مليون جنيه . كما وصل الى السعودية فريق عسكري بريطاني يتكون من ٨٠ طيار في اعقاب «اتفاق سري» بين الحكومتين البريطانية والسعودية الذي يقضي بتزويد الاخيرة بـ ٤٠

اخوان » . وتخصص عائلة لازارد بمبالغ ضخمة لتسليح اسرائيل . ويتم ذلك من خلال المنظمات الصهيونية التي ترنسها كاللجنة الامريكية اليهودية - غرد لازارد الثالث هو نائب رئيسها - ومجلس التكتفية الوطني اليهودي ورئيسه جيفري لازارد ، ثم « الجمعية الخيرية » ومديرها ألف لازارد) . وقد قامت الحكومة السعودية مؤخرا بتوقيع عقد مع شركة « هوفر كرافت » البريطانية للحصول على حوامات برمائية يبلغ تكاليفها ٥٣ مليون جنيه . كما وصل الى السعودية فريق عسكري بريطاني يتكون من ٨٠ طيار في اعقاب «اتفاق سري» بين الحكومتين البريطانية والسعودية الذي يقضي بتزويد الاخيرة بـ ٤٠

طائرة عسكرية من طراز « لاينغ » التي تفوق سرعتها سرعة الصوت بالإضافة الى قيام السعودية ببناء شبكة رادار في المنطقة الجنوبية المتاخمة لحدود اليمن يبلغ مداها ٢٠٠ ميل ! ومنذ فترة قريبة ، وبالصبط في ١٢ من شهر تشرين الثاني الماضي ، وصل الى الرياض مستشار وزير الدفاع الاميركي والذي يعد من أبرز المسؤولين العسكريين في « البنتاغون » حيث التقى بوزير الدفاع والطيران السعودي سلطان بن عبد العزيز ، كما قام بجولة تفقيد زار خلالها القواعد العسكرية الامريكية في الظهران وخميس مشيط الواقعة في المنطقة الجنوبية المتاخمة لحدود اليمن ...

منذ ان بقاء المناضل ، او اي انسان نشته السلطة الرجعية السعودية بعدم ولاه لها ، الى احدى اوكار اجهزة المباحث او الاستخبارات ، يتعرض فور دخوله المعتقل ، تيل وأثناء التحقيق معه ، الى سلسلة طويلة من عمليات الازهابة والتعذيب النفسي والجسدي التي تستهدف التئيل من صمود المناضل وتربيع روحه المعنوية . وفيما يلي بعض الامثلة تلك العمليات :

- ١ - يتعرض المناضل ، خلال الايام الاولى من اعتقاله ، الى عملية انتهاك جسدية ونفسية تتبيل بحجزه في زنزانة مفردة مع منعه بصورة كلية من الخروج من الزنزانة بما في ذلك منعه من الذهاب الى دورة المياه ، وكذلك حرمانه من النوم بحيث يتعاقب الجلاودن بالباحثون ، على تقفده بين برهة وبأخرى ، فاذا ما لاحظوا على المناضل اية غفوة نوم ، فان الجلاذ يقوم بركله او ضربه بأخضص البدنية ، ويستمر المناضل محروما من النوم

٢ - ومن الوسائل التي تستعملها المباحث والاستخبارات السعودية ، هي تلك الآلة الوحشية (الكباشه) التي ادخلتها الى السجون السعودية، اجهزة المخابرات المركزية الامريكية، وهي عبارة عن آلة ضاغطة تلف حول موضع الرسع ، ومن ثم تبدأ الآلة بالضغط التدريجي على يد المناضل مما يسبب له آلاما مبرحة ، تؤدي الى الاحتقان وزيادة فظيعة في حساسية اطراف اصابع اليد ، يقوم ، عندها، الجلاذ بضرب اصابع يد المناضل بالعصا او شدة الى الخلف ، الامر الذي يحدث الما قتيما ، يتفقد المناضل على اثره ، وعيه ، وفي بعض الاحيان تصاب الديقن او احداها بالشلل المؤقت او الدائم كما حدث لبعض المناضلين .

٤ - يشد المناضل من يديه تارة ومن رجليه تارة اخرى ، الى عمود المروحة السقفية ، ولفترات طويلة خلال عدة ايام ، مما ينتج عن ذلك تعرضه الى اصابة عموده الفقري باصابات خطيرة وحالات من التشنج العضلي والدوار والتقيؤ .

٥ - يشد المناضل على مواضع مختلفة من الجسم .

٦ - والة وحشية اخرى لم تتورع اجهزة المباحث والاستخبارات السعودية عن استعمالها ضد مناضلي شعبنا ... تلك هي الآلة الضاغطة على جمجمة الرأس ، والتي تطوق جمجمة المناضل ، ومن ثم تبدأ بالضغط التدريجي على الرأس ، محدثة بذلك الآسا رهيبه يتعرض لها المناضل ، وفي بعض الاحيان ، تصاب عظام الرأس بالكسور او الانفجار الداخلي ، وبالتالي استشهاده المناضل ، كما حدث للمناضل الشهيد مجيد الشهابي الذي استشهد في تموز عام ١٩٦٩ .

الحرية صفحة ١١

الحرية صفحة ١١

ايران

البرنامج السياسي لمنظمات الجبهة الوطنية الایرانية في الخارج



الشرطة الإيرانية تجمع إصبعه المظاهرات الجماهيرية

الجبهة الوطنية الإيرانية تحالف وطني غريز يكمّل النضال الوطني والاجتماعي العريق للشعب الإيراني .

تنشر « الحرية » فيما يلي مشروع البرنامج السياسي الذي التقت عليه المنظمات التي تضمها هذه الجبهة في مؤتمرها المشترك خارج الوطن نسي (أواخر هذا العام) .

لقد ناضل الشعب الإيراني على طول تاريخه العاصف الملهء بالأحداث الجسام من أجل حريته واستقلاله . واليوم ، إذ يبرز هذا الشعب تحت نسر التسلسل الديموي للامبريالية وصناعتها في الداخل خاته لم يكف يوما عن مواصلة النضال ، ولنا في الحركة الثورية من أجل الدستور والقيام الثوري في غابات كيلارن ، حركة الشيخ محمد الخياباني في تبريز ، الانتفاضة الثورية للكونل محمد تقي خان بيسان في خراسان ، النضالات المستمرة ضد دكتاتورية رضا خان ، والكفاح الديمقراطي لشعبنا للمعادي للاستعمار بقيادة الدكتور مصدق الذي كان شعاره الرئيسي تأميم صناعات النفط في إيران أسطع الأدلة وأقواها على خيانة الشعب ونضاليته نسي سبيل الحرية والحكم الشعبي في تاريخه المعاصر .

ان الانحلال التدريجي للعلاقات القديمة السائدة في المجتمع الإيراني الذي نشأ منذ انقراض الأسرة الصغرية بشكل رئيسي كنتيجة للتأثير الاستعماري بشكله السياسي وامتداد النظام الرأسمالي العالمي ، تكاد في العهد القاجاري وهيا مقدمات انحلال العلاقات الاجتماعية وتفكك الشكل الحكومي لهذه العلاقات ورائق انحلال هذه العلاقات نك الطبقات التقليدية الموجودة آنذ والتحول نحو نشوء طبقات ومراتب جديدة ذات ملاقات اجتماعية ونظام الحكم الإيراني القديم اللذان يفقدان لهذه الصورة مقدمات وجودهما ، تقام تحت تأثير وسيطرة الاستعمار بالتدريج نتيجة للضغط الذي كان الأخير يمارسه ، بحيث أنه بعد منقاسات وصراعات طويلة بين القوتين الاجتماعيةين الإنكليزية والروسية ، غدا الجهاز الحكومي في أواخر عهد القاجاريين آلة صماء وصنع من صنائع الاستعمار الروسي .

لقد أدت التناقضات بين العلاقات الجديدة في مرحلة تكون المجتمع والطبقات الموجودة

فيه من جهة وبين حكومة لم تزل محتفظة بشكلها الاستبدادي القديم ومحتولة الى آلة طيعية بيد الاستعمار من جهة أخرى ، أدت الى نشوء حركات عدة ضد الحكومة تخففت بعد نضوجها وتوسمها عن «حركة المطالب» بالدستور» الثورية التي كان يقودها رجال دين أحرار ومتفكرون ديمقراطيون وحركة الجماهير الشعبية التي كان يقف على رأسها رجال مثل ستار خان الأمر الذي أدى بالتالي الى إسقاط الحكم الاستبدادي ونشوء المجلس التمثيلي ، ومن القانون الأساسي . غير أنه ، وبالرغم من كل ذلك وبسبب عدم نفوذ العلاقات الجديدة والمراتب المائلة لها نضوجا كاملا ، وعدم التشخيص الصائب لماهية الاستعمار وجوهر نشوئه وأساليبه لم يستطع الشعب ان يأتي الى الحكم بنظام يمثله فاستطاع عملاء الاستعمار الذين كانوا قد تسبوا الى جهاز الحكم الوارث لنظام الاستبداد منذ أول لحظة لنشوء الأولى ، السيطرة على مقابيل الأمور بكل سرعة .

اما الحركة التحررية المعادية للاستعمار فلم يكن أمامها سوى مواصلة وتوسيع تقاليدها الثورية في مناطق مختلفة من الوطن . وبعد ثورة أكتوبر التي الفت أطباع الحكم القيصري الاستعماري الروسي وانتهت بنفوذ وإمبريالاته في إيران خلا الميدان للاستعمار الإنكليزي ليصبح فارسه الوحيد في الكر والفر .

وفي هذه الحقبة الزمنية ، حيث كان الاحتكار الرأسمالي العالمي في مرحلة نهو الأمر الذي اقتضى تقسيم العالم بين القوى الاستعمارية. كان الاستعمار الإنكليزي يسمى بدوره من أجل السيطرة على الثروات الطبيعية ومنابع النفط في إيران ونهبها والاستفادة من أسواق هذه الثروة في تنمية احتكاراتها . وفيه تأمين العلاقات ورائق انحلال هذه العلاقات نك الطبقات التقليدية الموجودة آنذ والتحول نحو نشوء طبقات ومراتب جديدة ذات ملاقات اجتماعية ونظام الحكم الإيراني القديم اللذان يفقدان لهذه الصورة مقدمات وجودهما ، تقام تحت تأثير وسيطرة الاستعمار بالتدريج نتيجة للضغط الذي كان الأخير يمارسه ، بحيث أنه بعد منقاسات وصراعات طويلة بين القوتين الاجتماعيةين الإنكليزية والروسية ، غدا الجهاز الحكومي في أواخر عهد القاجاريين آلة صماء وصنع من صنائع الاستعمار الروسي .

ولقد مهد سقوط هذه الدكتاتورية السوداء ذات العشرين سنة في شهر يونيو ١٩٤١ الميل مرة أخرى أمام انتعاش الحركة ونمو النضالات

والحليين فاصبح التوقع على المعاهدات العسكرية الجائرة ، تسليط المستشارين العسكريين والجواسيس الأجانب على مجريات الحياة اليومية لإنهاء الشعب ، نهب الثروات الوطنية ، الاستيثار النطع للعمال والفلاحين ، قتل واعتقال وتعذيب وإبعاد المتنافسين ، مصادرة الحريات الديمقراطية ومسح أي أثر للقانون الأساسي ، تحجيل الشعب الدين الثقيلة من الخارج وتمييق سيطرة الفكر الدكتاتورية السوداء . لكن تحت قيادة أخرى هي قيادة الدكتور مصدق . وأدت التجربة التاريخية المكتسبة من الحركة الشعبية في عهد الأسود وتمديد امتياز النفط الذي فضح قسرة النفوذ الاستعماري الإنكليزي في إيران من بل أنها وضعت جميع المرافق الاقتصادية للشعب من الصناعات والمعادن والبترول والنفط الأكر من الزراعة تحت السيطرة الفادرة للاحتكاريين الأجانب فيسب الفقر والجهل والبطالة واجتاحتها على البلاد أكثر من أي وقت مضى ودب الفساد والرشوة في جميع المرافق الحكومية بشكل لم تزد أيام فتراة الريف سودا في عموم البلاد .

فحسب بل نسب في دفع جيش العاطلين الى طهران والمدن الكبيرة الأخرى بحيث جعلت من هذه المدن مراكز تجمع للجوع والعاطلين ، وزاد الارتفاع لمسوى المعيشة وانفاق أموال الشعب دون حساب والتبذير المتعدي الأشكال في الطين بلة .

وأصبح الفكر الوطني والتقاليد الشعبية والسنة الثورية للشعب هدفا للهجمة الشرسة من الفكر الاستعماري وحول الاشتراك نسي الاخلاف العسكرية العدوانية وسياسة العمالة التي تمارسها الطبقة الحاكمة حيال الاستعمار العالمي ، حول بلادنا الى قاعدة سياسية واقتصادية وعسكرية أساسية ضد الحركات الوطنية والتقدمية في الشرق الأوسط . ان نظام الشاه لا يبيح من وراء القوة المستمرة للجيش سوى تقديم المعونة الى قوى الثورة المضادة في الشرق الأوسط . وما التعاون الكثف للشاه مع الصهاينة الفاسقين الا دليلا ساطعا على العداء الصارخ لنظامه مع الحركات التقدمية والهادية للاستعمار التي تخوضها الشعوب العربية .

ان نظام الشاه يسعى عن طريق توسيع مجال نشاطات وتدخلات منظمة الأمن وغيرها من المؤسسات البوليسية في شؤون الحياة اليومية للشعب وخلق جميع أنواع الحريات وأعمال الأحزاب والنقابات التي هي التنظيمية بيدها ، الى تجريد الشعب من جميع المبادرات والامكانيات النضالية المعادية للاستعمار والرجعية .

ولقد بدأت بعد انقلاب ٢٨ مرداد مرحلة جديدة في نضال الشعب الإيراني ، وإذا كانت ضربات حركة المطالبة بالدستور قد وجهت فقط نحو كيان الحكومة الاستبدادية التي كانت تشكل قاعا للاستعمار المخفي وراءها ، وإذا كانت هذه الضربات بعد شهر بور ١٩٤١ موجهة بشكل مباشر الى الاستعمار بالذات ، فإن انقلاب ٢٨ مرداد أظهر بجلاء الوحدة الميمية والمادية للرجعية المحلية بقيادة البلاط والاستعماريين ، وضرورة تعبئة القوى الشعبية من أجل النضال — المواصل ضد السلطة والاستعمار ، فاستمر النضال البطولي لجماهير شعبنا على رغم شراسة الهجمة التي قامت بها حكومة الانقلاب في جميع المجالات ، واتخذ هذا النضال شكلا خفيا تارة وشكلا علنيا تارة أخرى وكانت سنوات ١٩٤٠ — ١٩٤٢ طورا جديدا من هذه النضالات . ففي هذه الفترة اسلمت الجبهة الوطنية الإيرانية زمام القيادة مرة أخرى وبذلك جهودا جبارة من أجل تركيزها وتوحيد صفوفها ، غير أنها ، أيضا ، اغرقت في بحر من الدماء ، نتيجة للهجمات الاستعمارية — الرجعية الوحشية المتتالية بعد ان وصلت أوجها في انتفاضة مرداد ١٩٤٢ . ان التجارب النضالية والكفاح التواصل لشعبنا بجمع نجاحاتها واخفاقاتها قد طرحت موضوعا أساسيا هو إيجاد النمو النضالي المناسب والفعال في الحياة اليومية ، فحصل شعبنا مستنيرا بتجاربه وبالتعلم من الكفاح المتصور لشعوب العالم وخصوصا شعبي فيتنام وفلسطين البطالين ، الى استنتاج صائب هو انه من دون الانجاء الى النضال المسلح الزاد الذي لا يقبل أي مساومة أو مسالة مع العدو لا يمكن نهر الاستعمار والرجعية المحلية بقيادة البلاط البهلوي واستلام زمام المبادرة منهمما ليرتد الشعب مصيره بنفسه ويصبح سيد نفسه .

ولقد شهدت السنوات الأخيرة أيضا نوعا جديدا من الحركة الثورية ذات جوهر ومقوى جديدين ، حركة تشكل النضالات الواسعة للطلاب وعلماء الدين التقدميين وسائر المراتب والطبقات الشعبية وخصوصا العمال صفتها المميزة وتبرز في مقدمة هذه الصفات لجوء المنظمات التقدمية والثورية الى الكفاح المسلح . ان أكثر صور هذه النضالات حدة والتي تجلت في عمليات الانتصار داخل المدن لم تفتح سبيلا جديدا في الحركة الثورية لشعبنا فحسب بل الأهم من ذلك ، شكلت نقطة انعطاف في تاريخ نضالات شعبنا كاسية بذلك عمقا ونضوجا في المحتوى وخصوصا ما يتعلق بالطبائع والكتلة الاجتماعية لمنظماتها القيادية .

نحن نعرف جيدا — ان أماننا نضالا حادا وطويل المدى ودليلا على ذلك نضالات شعوب فيتنام وفلسطين . ان النصر بعيد جدا ولا يمكن ضمانه من دون النضال التواصل والنضال الجسام . كما ان تصور الانتصار خلال فترة قصيرة من دون تقديم الضحايا في هذا السبيل او بدون وحدة وتعاضد جميع القوى المعادية للاستعمار في إيران والمنطقة دليل على عدم استيعاب أهداف وظروف هذا النضال استيعابا عيما . لذا فإن المقاومة والسوءا والنضال الذي لا يقبل الكل ووحدة جميع القوى المعادية للاستعمار هي فقط، الضمانة النهائية للانتصار ، ولا رب في ان الشعب الإيراني البطل برجالة

البيعة على الصفحة ١٥

فيتنام

القصف الجوي
الكثيف
على هانوي:

تصعيد العدوان لن يمنع انتصار الشعب لفيتنامي

قام الأميركيون الأمريكيون ،
في الأيام الأخيرة ، بتصعيد

حربهم من جديد على شعب فيتنام بعد تنمهم عن توقيع اتفاقية السلام المقودة في ٢٠ تا١ . فقد وسعت القاذفات الأمريكية قصفها الى سائر أنحاء فيتنام الشمالية ولأسيما هانوي وهابونغ بعدما كانت قد حصرت نشاطها في المناطق

ما دون الخط العشرين من خطوط العرض ، خلال محادثات السلام الأخيرة . وقد نتج عن هذا القصف الوحشي قتل عدد كبير من الأهالي وتدمير عدد ضخم من المساكن . كما أصيبت منشآت مدنية تقع وسط المدن وفي ضواحيها : عديد من العيادات والسفارات (البعثة الفرنسية ، سفارات مصر وكوبا والهند) — المرغا وعدد من السفن منها

سوفياتية وصينية — أكبر مستشفيات هانوي — مصنع أدوية — معسكر للسجناء الأمريكيين ، مما يدل بوضوح على أن القصف إنما يتناول أهدافا المدنية والمناطق الإهلة بالسكان على خلاف كل ادعاءات الإدارة الأمريكية المجرمة حول الطابع العسكري لأهداف القصف وعمن تصديها المزعوم (لاستعدادات هجوم جديد ضد فيتنام الشمالية الى أن ٢٠ ألف طار من القتال قد أقيمت على هانوي وهابونغ وحدها خلال الأيام الثلاثة الأولى للقصف ، أي ما يعادل ربع الكمية التي ألقيت على بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية كلها ، أو ما يعادل ثقبلة هروشها الذرية .

ان العودة الى توسيع نطاق العدوان الأمريكي ، بهذا الشكل الكثيف والوحشي ، إنما يشكل تحلة جديدة لخطط أمريكا في تركيع الشعب الفيتنامي وغرض استمرار سيطرتها الاستعمارية على الشعب في جنوبي فيتنام ، هذا الطموح الإمبريالي الثابت عند الإدارة الأمريكية والذي يجسده ارتدادها الحالي عن الاعتراف باتفاقية السلام الأخيرة . وقد عبرت حكومة نيكسون عن القية الفعلية التي تعطيها للاتفاقيات الدبلوماسية كسوء ما خبرته منها شعوب العالم بأسرها ولأسيما شعب فيتنام — بأن أرجأت توقيعها للاتفاقية (المحدد موعدها — ١٠/٢١) وطالبت بعقد محادثات جديدة « لتوضيح وإعادة تحديد » بعض بنود الاتفاقية ، بعدما كانت قد وافقت عليها (رسائل نيكسون الى يام غان دونغ) واعتزفت رسميا بتطبيق النص الذي نشرته اليوم في ١٠/٢٦ السابقة تاما مع ما توصلت اليه في المحادثات السرية في أوائل تشرين الأول .

ان المحادثات الجديدة التي تم عقدها بين لي دو ك تو وكينسجر (خلال تشرين الثاني وحتى منتصف كانون الأول) قد اظهرت من جهة ارادة الفيتناميين الصادقة في تحقيق سلام يتوافق والأهداف الأساسية التي ناضل الشعب الفيتنامي من أجلها طيلة ٢٥ عاما والذي بات ميزان القوى السياسية والعسكرية يسمح بتحقيقه ، كما اظهرت من جهة أخرى صدق إصرار الأمريكيين على النزاع تنازلات أساسية من الشعب الفيتنامي . ويتكشف من تصريحات ممثلي هانوي والحكومة الثورية المؤقتة نسي محادثات باريس (السرية منها والعلنية) وحتى من تعليقات بعض المسؤولين الأمريكيين ان المسائل المطروحة من قبل الجانب الأمريكي في المحادثات لا تتغلل أساسا بنقاط ثانوية أو تقنية من اتفاقية تشرين الأول كالتغطية المتقلة بجمع وكيفية تنظيم عمل لجنة الرقابة الدولية — وإنما لمس مسائل مدنية أساسية ونميد النظر بصورة كاملة في الاتفاقية وفي فكرة السلام في فيتنام أساسا . فاشكالات نسي جربت المحادثات تتصل بمسألة السلطة نسي جنوبي فيتنام والعلاقات التي سوف تقوم بين قسمي فيتنام أي أنها لمس الحقوق القومية الأساسية للشعب الفيتنامي وحقوق شعب الجنوب في تقرير مصيره . وفي الواقع فإن الإدارة الأمريكية قد عادت الى المطالبة « بسيادة حكم ثيو على جنوب فيتنام » وإعادة إيجاد المنطقة المزعومة السلاح بين شرطي فيتنام كشرط لتوقيع اتفاق السلام .

وحيث يبعد نيكسون النظر باعتراؤه بوجود اذرتين وجيشين وثلاثة اطراف سياسية — ح.ث.م. — حكم ثيو — المايلدون — نسي الجنوب (على نحو ما نصت عليه اتفاقية تشرين الأول) ويعيد النظر باقراره بإجراء انتخابات حرة وديمقراطية ينظمها مجلس من ثلاثة أطراف ، وحيث يبعد النظر ببدء وحدة أراضي فيتنام المكرسة في اتفاقية جنيف ١٩٥٤ (وهي النقلة الأولى من نقاط اتفاقية تشرين الأول التسعة) أي بالطابع المؤقت للتقسيم الزاهن وببدء العمل على توحيد فيتنام وفق ارادة شعبه ، فإن نيكسون إنما يرمي الى تركيز التقسيم نهائيا ويعود الى سياسة « التفريعة » أي الى استكمال العدوان الأمريكي الإمبريالي وإلى مطامحه في فرض سيطرة الاستعمار الجديد على جنوبي فيتنام وبالقى الهند الصينية .

أهداف القصف

وتهدف عمليات القصف الكثيف والوحشي



لغيتنام الديمقراطية التي الضغط سياسيا ومعنويا على الشعب الفيتنامي وأرهابه وضرب صموده من أجل النزاع تنازلات أساسية منه على طاوله المحادثات والمحاك الهزيمة به ، وهو ما لم يتمكنوا من فرضه بالأساليب العسكرية طيلة أعوام من العدوان .

ولم يكن رد فيتنام الديمقراطية بأقل هزما من كثافة القصف ووحشيته ، فاحتفال إعادة تصعيد القتال كان واردا بصورة دائمة لدى هانوي والثوار في الجنوب ، حتى في فترة اعلان الطرف الأمريكي عن استعداده لتوقيع اتفاقية السلام . ولم تؤد المساعي لتحقيق السلام الى خفض التعبئة السياسية والعسكرية للشعب في الشمال والجنوب والتي شكلت — ولا زالت — العامل الحاسم في الحاق الهزائم بالمعتدين وعملاتهم . فقد أعلن جياب في خطابه : « لقد أحزنا النصر على حرب إرنهونر ضد الخطر الشيوعي وعلى الحرب الخاصة التي أعلنتها كيندي وعلى حرب جونسون « المصدودة » ونحن نقفل اليوم على مخطط إدارة نيكسون في « فتنة الحرب » . وأضاف : ان الشعب الفيتنامي يفضل الموت على خسارة بلاده » . وحقت وسائل الدفاع الجوي الفيتنامي انتصارات كبيرة ، إذ فقد الطيران الأمريكي حوالي ٥٥ طيارا ، أي ما يقارب عشر الطيارين المعتقلين منذ آب ١٩٦٤ .

وقد تكثرت وسائل الدفاع الجوي من إسقاط ٢١ قاذفة من طراز « ب ٥٢ » (عدا عدد كبير من القاذفات والمقاتلات) حتى الآن ، وقاذفات « ب ٥٢ » ، التي تحلق على علو شاهق ، يستحيل أصابها الا بصواريخ « غايدلين » السوفياتية المتطورة . هذا يعني ان الفاعلة الجديدة للدفاع الجوي الفيتنامي هي نتيجة الجديدة المتطورة . تسلم هانوي ذلك النوع من الصواريخ حديثا ، بعد ان ظلت محروسة منه خلال السنوات الماضية . وهذا ما يلقي ضوءا كاشفا على سياسة الدعم العسكري السوفياتية لصمود فيتنام الديمقراطية . فبالسمة البارزة لهذه السياسة كانت ولا تزال تقديم الأسلحة الفاعلة المتطورة فقط كرد عمل لتصعيد نسي العدوانية الأمريكية . ولو ان هذا السلاح المتطور — صواريخ « غايدلين » — كانت بصورة فيتنام الديمقراطية خلال الستينين الماضيين ، لأمكن الشعب الفيتنامي ليس فقط تعزيز صموده وتجيئبه هذا العدد الهائل من الضحايا ، وإنما أيضا شل جزء هام من فاعلية الآلة العسكرية الأمريكية وتوثير شروط أفضل لنضال الشعب الفيتنامي في المفاوضات السياسية .

يبقى تصميم الشعب الفيتنامي البطل على صد العدوان وتحمله لأقصى التضحيات ومثانة تعنته وتنظيمه وقدرته الباهرة على توظيف طاقات جماهيره المسلحة في الحرب الثورية وفي البناء الثوري فتية كلها بفضل المخطط الإمبريالي القديم — الجديد ، وتشير كلها الى ان تصعيد العدوان الإمبريالي لن يكون في النهاية الا مرحلة جديدة من مراحل تراجع الإمبريالية وهزيمتها .

قضايا نظرية

طبيعة الدولة في البلدان الحديثة الإنفلال ودور الجيش والبيروقراطية

بقلم الكاتب الباكستاني الماركسي : حمزة عكوي
ترجمة أسرة "الحريّة"

تشكل مسألة طبيعة الدولة في البلدان الحديثة استقلال مسألة بالغة الأهمية، من الناحيتين النظرية والعملية ، بالنسبة للحركة الثورية في البلدان المتخلفة . وتقديم الأجوبة الصحيحة على هذه المسألة وثيق الارتباط بصحة السلوك السياسي من أنظمة برجوازيات الدولة البروقراطية العسكرية في المنطقة العربية . تنشر « الحرية » فيما يلي وجهة نظر حول هذا الموضوع للكاتب الماركسي الباكستاني حمزة عكوي ، الذي عرّفه القراء العرب من خلال مقالين هامين له : « الفلاحون والثورة » و « الإمبريالية الجديدة » .

تهدف هذه المقالة الى إثارة بعض الأسئلة الأساسية حول النظرية الماركسية الكلاسيكية للدولة في المجتمعات المستعمرة سابقا . ونطلق حججنا من الخصوصية التاريخية للمجتمعات المستعمرة سابقا . وهذه الخصوصية ناتجة أولا عن التغيرات البنيوية التي أدخلتها العملية الاستعمارية واصطفاء القوى الطبقية وطبيعة البنى التوقفية من مؤسسات سياسية وإدارية ، وهي ناتجة ثانيا عن إعادة ترتيب القوى الطبقية في فترة ما بعد الاستعمار . وسوف استبعد الأمثلة من التطورات الأخيرة في باكستان ونغلادش . توجد ولا شك سمات مميزة تخص هذين البلدين . لكن الميزات الأساسية الداعية الى تحليل جديد ، ليست فريدة بآي حال من الأحوال . وأشار بشكل خاص للدور المميز الذي تلعبه الفئة العسكرية — البروقراطية كظاهرة مشتركة في معظم المجتمعات المستعمرة سابقا . يجب تفسير هذا الدور على أساس اصطفاء جديد للمصالح الميزة لثلاث طبقات ملائكة ومستغلة: البرجوازية المحلية ، البرجوازيات الاستعمارية الجديدة في العواصم الاستعمارية والطبقات المائكة للأرض ، في ظل الوصاية الاستعمارية... إذا كانت إحدى المستعمرات

تملك برجوازية محلية ضعيفة ومتخلفة ، فانها تعجز ، عند نيلها الاستقلال ، عن اخضاع جهاز الدولة الاستعماري البالغ التطور نسبيا والذي مارست الدولة الاستعمارية سيطرتها من خلاله . غير ان تريبا جديدا لمصالح الطبقات الثلاث المتنافسة ، في ظل وصاية الدولة الاستعمارية ، يسمح بقيام فئة بيروقراطية — عسكرية مميزة تتوسط بين هذه المصالح والمطالب المتنافسة والتي لم تعد متناقضة ومتناحرة . وبسبب ذلك ، تكتسب الفئة البروقراطية العسكرية دورا مستقلا نسبيا بحيث لا يمكن اعتبارها مجرد أداة لأي من الطبقات الثلاث الإثنية الذكر . ولهذا الدور المستقل نسبيا الذي يلعبه جهاز الدولة أهمية خاصة بالنسبة للبرجوازيات الاستعمارية "جديدة لانه وسيلتها الى تحقيق مصالحها الطبقية في المجتمعات المستعمرة سابقا .

ويوجد فارق كبير بين هذا الوضع وبين الوضع الذي ساد المجتمعات الأوروبية عقب انتصار الثورة البرجوازية والذي قامت عليه النظرية الماركسية الكلاسيكية حول الدولة . كذلك يمكن التمييز بين دول — باكستان مثلا — عانت من السيطرة من الانفلال الاستعماري في ظل السيطرة غير المباشرة . وسوف يقتصر تحليلي على مثال من النمط الأول ...

النظرية الماركسية الكلاسيكية

ان التركيز على دور الجيش والبيروقراطية في التطور الحكومي والسياسي للمجتمعات المستعمرة سابقا يثير أسئلة أساسية ، خاصة فيما يتعلق بالنظريات الماركسية الكلاسيكية . هناك ما يسميه « ميللياند » « النظرية الماركسية الأولية للدولة » . وهي تجد اوضح تعبيرها في صيغة « البنان الشبوعي » الشهيرة : « ان الجهاز التنفيذي للدولة الحديثة ما هو الا مجلس ادارة المصالح المشتركة للبرجوازية ككل » . والسلطة السياسية، والحال هذه ، ما

هي الا « القوة المنظمة لطقة معينة من أجل اضهاد طبقة اخرى » . ويضيف « ميللياند » : « هذه هي النظرة الماركسية الكلاسيكية للدولة . وهي الوحيدة الموجودة في الماركسية — اللينينية . أما بالنسبة لماركس نفسه ... فانها مجرد نظرة أولية للدولة ، ذلك انه يقدم لنا نظرة ثانية للدولة . وهذه النظرة الثانية تقول ان الدولة مستقلة عن كافة الطبقات ومتفوقة عليها ، أي انها القوة الغالبة في المجتمع أكثر مما هي أداة بيد الطبقة المسيطرة » . ان هذه النظرة الثانية للدولة في كتابات ماركس مستمدة من تحليله للدولة اليونانية . ويختم « ميللياند » تحليله قائلا : « ويرى ماركس ان الدولة اليونانية ، مهما بلغ استقلالها السياسي عن أية طبقة معينة ، تبقى حامية مصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا واجتماعيا . ولا يسمح الا ان تكون كذلك في المجتمعات الطبقية » *

ان مسألة العلاقة بين الدولة والبنشاء التحتي الاقتصادي ، في المجتمعات المستعمرة سابقا ، أعقد مما هي عليه في الدولة اليونانية أو في أي أمثلة أخرى برزت في سياق تطور المجتمع الأوروبي . انها محكومة بتجربة تاريخية مختلفة وهي تستدعي مداخل نظرية جديدة .

ولا يمكن النظر الى الجيش والبيروقراطية في المجتمعات المستعمرة سابقا من منظور الرؤية الماركسية الكلاسيكية ، بوصفهما مجرد أداة لطبقة حاكمة واحدة . ذلك ان الطبيعة المميزة لتراتب البنى التوقفية والبنى التحتية التي خلفتها الدولة اليونانية وتغير هذا التراب في فترة الحكم الاستقلالي يعلنان من العلاقة بين الدولة والطبقات الاجتماعية علاقة أكثر تعقيدا . فيبرز نمطان للتطور التاريخي مختلفان كل الاختلاف . ان نشيد في المجتمعات الغربية تكوين الدولة القوية على يد البرجوازيات المحلية ، في مطلع نامي قوتها ، غير تشكل هذه الدولة اطارا للقانون وغير من المؤسسات الضرورية لنمو العلاقات الرأسمالية . أما بالنسبة للمجتمعات المستعمرة (بضع اليم) ، فالمعيلة مختلفة الى حد كبير .

ان الثورة البرجوازية في المستعمرات — بوصفها عملية انشاء دولة برجوازية وما ارتبط بها من اطار قانوني ومؤسسي — حدث يتزاف مع فرض السيطرة الكولونيالية من قبل البرجوازية الاستعمارية (الغربية) .

والواقع ان هذه البرجوازية ، في تنفيذها مهام الثورة البرجوازية في المستعمرات مضطرة لان تنفذ مهمة اضافية خاصة بالوضع الكولونيالي نفسه . ليست مهمتها في المستعمرات ان تقيم نسخة طبق الاصل عن جهاز الدولة الذي أقامته في بلدها نفسه . فهي مطالبة ، اضافة لذلك ، بانشاء جهاز دولة يسمح لها بممارسة سيطرتها على كافة الطبقات الاجتماعية في المستعمرة . ويمكن القول ان « البناء الفوقي » في المستعمرات « متضخم في نسوه » بالمقارنة مع البناء التحتي الاقتصادي ، ذلك ان قاعدته كائنة في الدولة الغربية الاستعمارية ، وهو لا فاندولة في المستعمرات مجهزة عادة بجهاز بيروقراطي — عسكري واليه حكم قوية يسبح لها باخضاع الطبقات الاجتماعية المحلية عبر عملياتها الزبونية الرقمية . والواقع ان المجتمعات المستعمرة سابقا نرت جهاز الدولة المتضخم هذا ، كما نرت ممارسته الراسخة التي تسمح بضبط الطبقات الاجتماعية المحلية والسيطرة عليها . وعند الاستقلال ، نجد البرجوازيات المحلية الضعيفة نفسها ضحية الضوابط البيروقراطية التي يستخدنها رؤساء جهاز الدولة البيروقراطي — العسكري من أجل المحافظة على مواقع السيطرة التي يتمتعون بها في المجتمع ، لا بل من أجل توسيعها ، خاصة وانهم قد تحرروا من السيطرة الاستعمارية المباشرة .

المسألة الرئيسية

ان المسألة الرئيسية بالنسبة للدولة في المجتمعات المستعمرة سابقا ننع من ان الذي انشا هذه الدولة ليس البرجوازية المحلية الصاعدة وانما هو البرجوازية الاستعمارية الأجنبية . الا ان الاستقلال يضع حدا لسيطرة هذه البرجوازية الاستعمارية المباشرة على الدولة الكولونيالية . لكن هذا لا يعني ان نؤدها فيها قد انتهى . فالواقع ان البرجوازية الأجنبية تنضم اليها برجوازيات استعمارية جديدة أخرى ، لتحل مكانها في المجتمعات المستعمرة سابقا . وتشكل هذه مجموعة موقع قوة في تركيبها الطبقي . والواقع ان علاقة البرجوازيات الاستعمارية الجديدة بالدولة في المجتمعات المستعمرة سابقا مختلفة عن العلاقة التي كانت قائمة بين البرجوازية الاستعمارية والدولة الكولونيالية، ذلك ان القاعدة الطبقية للدولة الاستقلالية أكثر تعقيدا من سابقتها . فهي ليست خاصة كليا للبرجوازية المحلية ، بسبب قوة البرجوازية الاستعمارية الجديدة ونفوذها . ولا هي مجرد أداة لأي من هاتين الطبقتين ، مما يعني ان الاستقلال كان مجرد عملية خداع . ان نفوذ كل من البرجوازيين لا ينفي نفوذ الأخرى ، ومصالحهما متنافسة ولا شك .

النقطة المركزية التي أود التوكيد عليها هي ان الدولة في المجتمعات المستعمرة سابقا ليست أداة بيد أية طبقة بمفردها . انها تتجمع باستقلال نسبي ، وتتولى الواسطة بين المصالح المتضاربة لثلاث طبقات مالكة : البرجوازيات الاستعمارية الأجنبية ، البرجوازية المحلية ، والطبقات المائكة للأرض . وتشوب عن هذه الطبقات جميعا في الحافطة على النظام الاجتماعي القائم الجسد لمصالح هذه الطبقات ، ونجدتها : مؤسسة المائكة الخاصة ، وغلبة نمط الإنتاج الرأسمالي .

غير ان جهاز الدولة لا يقتصر على الفئة البيروقراطية — العسكرية ذات الامتيازات الاجتماعية . فحيث توجد أشكال حكم ديمقراطية ، يشكل السياسيون والاحزاب السياسية جزءا من هذا الجهاز أيضا . وحيث يحتل القادة السياسيون أعلى المراكز في الدولة ، المملكة رسميا بالسلطة على الجيش والبيروقراطية ، يستحيل تقييم دور الفئة البيروقراطية — العسكرية ذات الامتيازات الاجتماعية تقيما صحيحا دون فهم واضح للدور المضدد الذي يلعبه السياسيون والاحزاب السياسية في الدولة، ومدى الصلاحيات التي يتمتعون بها او الضوابط المفروضة عليهم . لذلك ان السياسييين والاحزاب السياسية يحتلون موقعا مركزيا في شبكة معقدة من العلاقات . فهم مطالبون ، من جهة ، بان يسعوا لتحقيق مطالب جمهورهم السياسي ، أي انهم مطالبون بتحقيق هذه المطالب من خلال مساهمتهم في الحكم . وهم ، من جهة ثانية ، يلعبون دورا مركزيا في ادارة العلاقات العامة لصالحه الذين يصنعون سياسة البلد، بحيث تبدو هذه السياسة مقبولة للمجتمع ككل . لذا فهم قناة يبر التحدي الشعبي عبرها من جهة ، ولكتهم ، من جهة ثانية ، بسعون لان « تفهم » أوسع الجماهير « القضايا العامة » ، الامر الذي يخفف نقاش المعارضة الشعبية . من هنا ان علاقتهم بالفئة البيروقراطية — العسكرية المتميزة علاقة مزدوجة : انها علاقة متنافسة وتكامل في آن معا . وتتأقم الإدراجية حيث يستطيع السياسيون ، الذين يحتلون أعلى مراكز الدولة ، والتأثير على وظائف أفراد الجهاز الإداري والجيش .

غطاء الشرعية

توجد منوعات عديدة لاقتسام مراكزز القوى بين القيادة السياسية والفتات البيروقراطية — العسكرية المتميزة في المجتمعات المستعمرة سابقا . الاحزاب السياسية التي تقود حركة التحرر الوطني نرت غطاء الشرعية ونفج السلطة السياسية. غير ان العديد من المجتمعات الحديثة الاستقلال شاهد تقصلا متزايدا في نفوذ تلك الاحزاب يرافقه ازدياد في قوة الفتات البيروقراطية — العسكرية ، وانتهى ، في بعض الأحيان ، الى سيطرة هذه الاخرة على السلطة السياسية بشكل علني ومباشر. لكن العلاقة بين القادات السياسية والفتات البيروقراطية — العسكرية هي ، على العموم ، علاقة وثاق وتوتر في آن معا . فالأولى تخدم الثانية في أكثر من مجال . انها تضمني على الانظمة غطاء من الشرعية ، وتمنع المعارضة الشعبية وتقتن التذمرات غير « اللبية الديمقراطية » . والواقع ان دور الاحزاب السياسية لا يلغي بالضرورة الاستقلالية النسبية التي تتمتع بها الفئة البيروقراطية — العسكرية المتميزة . فالمسألة الرئيسية هنا هي مسألة الاستقلال النسبي لجهاز الدولة ككل ودوره الوسيط بين المصالح المتضاربة للطبقات المائكة الثلاث : البرجوازية المحلية ، والبرجوازيات الأجنبية والطبقات المائكة للأرض . وبالتقدير الذي تساهم القيادة السياسية في هذا الدور الوسيط ، وفي المحافظة على الاستقلال النسبي لجهاز الدولة ، بقدر ما تصدم اغراض البيروقراطية العسكرية ، فيضبح شريكا لها ، أي الطرف الثالث في هذه الفئة ذات الامتيازات . ولفظ عندما تشكل الاحزاب السياسية خطرا على هذه الاستقلالية النسبية ، ومعها على دور الوسيط الذي تلعبه البيروقراطية العسكرية ، يتفجر

الصراع . وحتى الآن ، كانت البيروقراطية العسكرية هي الطرف الذي خرج منتصرا . ومهما بحثنا فاننا لن نجد حالة واضحة يمارس فيها حزب سياسي سيطرة حاسمة على الدولة في مجتمع استقلالي ، في ظل الرأسمالية . وقد تكون حالة الهند أقرب هذه الحالات . لكن الوضع هناك ملتبس هو أيضا . فحزب « المؤتمر الحاكم » ليس بأي حال حزب طبقة واحدة ، وانما هو حزب يساهم مع البيروقراطية في الوساطة بين المصالح المتضاربة للطبقات المائكة ، ويساهم مع هذه البيروقراطية ذاتها ، في الوقت نفسه ، في استخدام سلطة الدولة للحفاظ على النظام الاجتماعي الذي يسمح باستمرار تلك الطبقات — كل ذلك بالرغم من المصطلحات الاشتراكية لحزب « المؤتمر » . وحتى بالنسبة لرأس المال الأجنبي ، فإن مطالب جمهورهم السياسي ، أي انهم يدعونه سياسيو حزب « المؤتمر » . والمهم بالنسبة لتحليلنا الراهن هو انه وراء السلطة الظاهرية التي يتمتع بها سياسيو حزب « المؤتمر » ، تتمتع البيروقراطية الهندية ب مجال واسع من الاستقلال ، وهذا ما تبينه الدراسات الأخيرة .

ان فهم تطور العلاقات بين البيروقراطية العسكرية والسياسيين في الهند يفترض العودة الى الخلفية التاريخية لهذا التطور، وخاصة الى الطريقة التي تأسست فيها البيروقراطية — العسكرية المتميزة علاقة مزدوجة : انها علاقة متنافسة وتكامل في آن معا . وتتأقم الإدراجية حيث يستطيع السياسيون ، الذين يحتلون أعلى مراكز الدولة ، والتأثير على وظائف أفراد الجهاز الإداري والجيش .

توجد منوعات عديدة لاقتسام مراكزز القوى بين القيادة السياسية والفتات البيروقراطية — العسكرية المتميزة في المجتمعات المستعمرة سابقا . الاحزاب السياسية التي تقود حركة التحرر الوطني نرت غطاء الشرعية ونفج السلطة السياسية. غير ان العديد من المجتمعات الحديثة الاستقلال شاهد تقصلا متزايدا في نفوذ تلك الاحزاب يرافقه ازدياد في قوة الفتات البيروقراطية — العسكرية ، وانتهى ، في بعض الأحيان ، الى سيطرة هذه الاخرة على السلطة السياسية بشكل علني ومباشر. لكن العلاقة بين القادات السياسية والفتات البيروقراطية — العسكرية هي ، على العموم ، علاقة وثاق وتوتر في آن معا . فالأولى تخدم الثانية في أكثر من مجال . انها تضمني على الانظمة غطاء من الشرعية ، وتمنع المعارضة الشعبية وتقتن التذمرات غير « اللبية الديمقراطية » . والواقع ان دور الاحزاب السياسية لا يلغي بالضرورة الاستقلالية النسبية التي تتمتع بها الفئة البيروقراطية — العسكرية المتميزة . فالمسألة الرئيسية هنا هي مسألة الاستقلال النسبي لجهاز الدولة ككل ودوره الوسيط بين المصالح المتضاربة للطبقات المائكة الثلاث : البرجوازية المحلية ، والبرجوازيات الأجنبية والطبقات المائكة للأرض . وبالتقدير الذي تساهم القيادة السياسية في هذا الدور الوسيط ، وفي المحافظة على الاستقلال النسبي لجهاز الدولة ، بقدر ما تصدم اغراض البيروقراطية العسكرية ، فيضبح شريكا لها ، أي الطرف الثالث في هذه الفئة ذات الامتيازات . ولفظ عندما تشكل الاحزاب السياسية خطرا على هذه الاستقلالية النسبية ، ومعها على دور الوسيط الذي تلعبه البيروقراطية العسكرية ، يتفجر

* « ألف ميللياند » ماركس والدولة » ، سوشالست ريجستر ، ١٩٦٥ .

في العدد القادم : أمثلة من تجربتي أندونيسا وباكستان

تتمات

تمة موضوع صفحة "١٢"

وكذلك الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والعسكرية المفروضة على الشعب الإيراني تسرا وفي ظروف الارهاب وخفق الحريات من أجل تحكم مصالح الاستعمار العالي والرجعية المحلية .

٥ — احياء قانون تأميم صناعات النفط على نطاق البلاد .

٦ — تأميم جميع البنوك والمؤسسات التجارية والانتاجية المرتبطة بالاستعمار وإجراء تخطيط للمنو الاقتصادي يضمن للاقتصاد الوطني التحول الى عامل سريع للتطور الاقتصادي والاجتماعي والفكري المستقل والتكافؤ من كل الجوانب دون وضعها في خدمة السوق الرأسمالية العالمية وتقسيم العمل الدولي .

٧ — بناء مجتمع جديد بحيث تأخذ العلاقات الاجتماعية فيه شكلا تتناسب فيه المزايا المادية والمعنوية التي يحصل عليها أفراد هذا المجتمع مع مقدار الخدمة والتضحية التي يقدمها هؤلاء من أجل الشعب والوطن .

٨ — توزيع الأرض على الفلاحين وتأمين جميع الوسائل الممكنة والمادية الى تقدم الزراعة ورفع مستوى معيشة الفلاحين .

٩ — تأمين الحقوق الاجتماعية للنساء وإيجاد الظروف التي تساعدن على تحمل مسؤولياتهن الاجتماعية والثورية في بناء المجتمع الإيراني الجديد .

١٠ — الكفاح ضد الفكر الاستعماري ونشر الفكر والتربية التقدمية والشعبية ومحو الأمية في أقل فترة ممكنة وتعميم التعليم الابتدائي بشكل الزامي .

١١ — تأميم الصحة وتوسيع الصيدليات والمستشفيات وإمكان الاستفادة المجانية في الطب والدواء لجميع أبناء الشعب وعلى نطاق البلاد كلها .

ونسائه الذين خرجوا مرات عديدة من ميدان التجربة وعلى رأسهم اكائيل النصر ، سوف لن يستكنوا هذه المرة أيضا الا واعداء الشعب قد اسقطوا وولوا من دون رجعة .

ان شعبنا سيظل يناضل من أجل اسقاط الحكم المرتزق الموالي للاستعمار والآلة الصماء بيد الاستعماريين وانتهاء عهد الظلم والاستبداد والنهب واحلال حكومة الشعب محلهم من أجل صيانة الثروة الوطنية وبناء ايران حرة عامرة تقدمية .

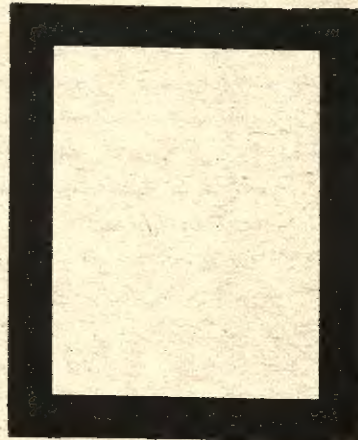
ان العناصر والفتات المشوبة تحت لواء الجبهة الوطنية في خارج الوطن ملهمة بهذا الهدف العظيم للشعب ولنضاله ومن أجل المساهمة في تحقيقه قد شكلوا باتحادهم « الجبهة الوطنية خارج الوطن » وانهم يعطون النقاط التالية كاهداف مشتركة للنضالات الديمقراطية الموحدة ، واسس رئيسية لبناء مجتمع يناضلون في سبيله في المرحلة الثورية الحالية وهم يعملون في نفس الوقت على نشر وجهات نظرم الخاصة واهدائهم البعيدة المدى .

١ — اسقاط الحكم البهلوي الدكتاتوري الرجعي المرتبط بالاستعمار العالي واقامة حكومة ديمقراطية شعبية عن طريق مجلس وطني شعبي منتخب بانتخابات حرة عمومية .

٢ — تأمين الحريات الديمقراطية للشعب مثل حرية الاديان ، والرأي ، والنشر والاجتماع وتشكيل النقابات والاحزاب للقوى الوطنية .

٣ — الدفاع عن استقلال البلاد ووحدتها واتخاذ سياسة نابعة من مصالح الشعب الإيراني واحترام حقوق شعوب العالم جميعا والنضال ضد جميع السياسات الاستعمارية والتأييد التام للحركات التحررية لشعوب العالم المستعمدة والظلمة .

٤ — إلغاء قانون الامتيازات الأجنبية المعادي للشعب وجميع المعاهدات المعادية للشعب



صدر اليوم

مناقشات حول المجالس العمالية

غرامشي - توليافي وعدد من العمال والنقائيين الايطاليين ..

(٤٥٠ قه ل)

مشررات دارابن فهدون للطباعة والنشر - ص ٩٣٠٨١٠٠ - ٢٥٣٨٩٠٢٠٠ بيروت لبنان

المبادرة الأميركية.. والحديث عن استئناف القتال

بعد عامين ونصف من اطلاق روجرز لمشروعه الشهير (حزيران ١٩٧٠) عاد الحديث عن مبادرة امريكية جديدة يحتل مكانا بارزا في كواليس المتابعة الدبلوماسية « لزمة الشرق الاوسط » . واذا صح ما نشرته صحيفة التايمز اللندنية قبل ثلاثة اسابيع في هذا الصدد فإن صيغة المبادرة المذكورة - المنسوبة هذه المرة الى كيسنجر - تتضمن البنود التالية :

- ١ - انسحاب اسرائيل عن السويس مسافة ٢٦ - ٦٢ ميلا .
 - ٢ - فتح قناة السويس .
 - ٣ - انسحاب اسرائيل من شرم الشيخ .
 - ٤ - انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة .
 - ٥ - تشارك اسرائيل مصر في حقول البترول الموجودة في سيناء .
 - ٦ - تحتفظ اسرائيل بوجود عسكري في شرم الشيخ .
 - ٧ - تبقى القدس عاصمة لاسرائيل .
 - ٨ - تحتفظ اسرائيل بمراكز عسكرية على شريط الاردن .
 - ٩ - يجري اقامة وجود فلسطيني في الضفة والقطاع .
 - ١٠ - تتابع اسرائيل ومصر المباحثات فيما بعد من اجل التسوية النهائية .
- ان اية مقارنة مدققة بين هذه البنود مجتمعة وبين ما حمله مشروع روجرز الاصلي قبل عامين ونصف ، تكشف غورا المسافة الواسعة التي قطعها الموقف الامريكي من الصراع العربي الصهيوني على طريق المزيد من التصلب خلال الفترة المذكورة . وهي ذاتها المسافة التي طواها الموقف العربي الرسمي على طريق التراجع فاتحا ابواب المنطقة على مصراعها اسماء مختلف الضغوط والمشاريع والمبادرات الامريكية .
- اذا استعدنا مشروع روجرز الذي طرح في منتصف ١٩٧٠ امكننا ان نلاحظ انه لم يكن بشكل في ثلاثة ارباع بنوده اكثر من تكرار البنود اخرى للنصوص قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ مع الاشارة الى « تعديلات طفيفة ممكنة في الحدود » . لكن ذلك ليس بيت القصيد في مشروع روجرز . فلم يكن هاجس الولايات المتحدة آنذاك ان ترسم اللوحة النهائية للحل السلمي كما تراه . بل كان ما يشغله بالدرجة الاولى هو تصفية كل اشكال المجابهة العربية المسلحة لاسرائيل تطويقا لما يمكن ان تشهد المنطقة من مضاعفات قد تكسر توازن القوى المحلي - الدولي المسيطر عليها وتفتح الطريق امام نمو حركة جبهية عربية تجعل من امكانية فرض السلم الامريكي - الاسرائيلي حلما بعيد النال .

وفي هذا الصدد كان مهم الولايات المتحدة ان تتوصل الى امرين : اولهما - ايقاف الاشتباك المتصاعد على قناة السويس . والثاني تصفية المقاومة الفلسطينية في الاردن . ومن هنا كان تركيز مشروع روجرز ، في بنوده وفي غفلته ، على ضرورة التوصل اولا الى وقف اطلاق النار بين مصر واسرائيل . اما التلويح باستعداد الولايات المتحدة لممارسة الضغط من اجل تنفيذ قرار مجلس الامن ، فلم يكن له انذاك من وظيفة فعلية سوى جر النظام المصري الى القبول بانتهاء « حرب الاستنزاف » تحت وهم الاستفصاح باقتراح ائتمار الحسل السلمي ، واعطاء « الفرصة الاخيرة ليركاكي نوم » بدورها في لجم اسرائيل !

هذا القبول كانت نتجته النطقية : التخلي عن المقاومة الفلسطينية . وهو ما ادركه نظام الملك حسين جيدا . فبدأ يتها - مدعوما من الولايات المتحدة بصورة مباشرة - للافادة بسرعة من اختلال ميزان الوضع العربي الرسمي لفر صالح المقاومة . وكانت مجزرة البول ذروة المخطط الهاشمي الذي جرى تنفيذه تحت مسمع الانظمة العربية وبصرها ... هكذا حصلت واشنطن ، في مدى ثلاثة اشهر ، على اهم ما كانت ترمي اليه من وراء طرح مشروع روجرز في ذلك الوقت : قبول النظام المصري بوقف اطلاق النار (الوقت) وتصفية المقاومة الفلسطينية في الاردن .

ومن هذا الدخل تتابعت - على امتداد العامين الماضيين تطورات اساسية في اوضاع المنطقة يمكن ضبطها تحت عناوين دئنة :

اولا - تفقر النظام المصري على طريق المزيد من التراجعات حيث جرى الانتقال من قبول وقف اطلاق النار المؤقت الى قبول الهدنة الدائمة عمليا . وفي مناخ الهدنة المذكورة تتابعت التنازلات تحت شعار « اختيار نوايا امريكامومنها الفرصة الاخيرة » : من القبول بمنطق الحل السلمي الجزئي الثاني بسين مصر واسرائيل ، الى الموافقة على نقيض الحل الجزئي ذاته وتحويله الى مجموعة خطوط منفصلة متبادعة (اعلان السادات لاستعدادها لفتح قناة السويس مقبدا) ، الى طرد الخبراء السوفيات من مصر في محاولة لاستفراج العروض من جانب الولايات المتحدة وتلين موقفها المتصلب .

ثانيا : تصلب مواقف النظام الهاشمي وغرضه منه على الساحة الاردنية . فقد سارع النظام المذكور الى قطف الثمار السياسية للجزيرة الدبوية التي نفذها ضد المقاومة الفلسطينية بتوجاه مخطئه التصوي بمشروع المملكة العربية المتحدة الذي اتى في امتداد مشروع آلون وضمن سياق طمس الحركة الوطنية الفلسطينية وتزوير التمثيل السياسي

الفلسطيني . اما ردود الفعل العربية الرسمية على المشروع فانت ، كما كان مقدرا لها ، شكلية ونفسية النفس . هكذا بدأ الحصار الذي اعلنته انظمة عربية عديدة ضد النظام الرجعي الاردني بنفك خلال الاسابيع الاخيرة ... ولم يبق من اثاره سوى نفرة انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين عمان وبعض العواصم العربية الاخرى ، وهي التي تجري محاولة سدّها الآن من مختلف الفرقاء .

ثالثا - تآمن المصالح الامريكية في الجزيرة العربية في مواجهة الحركة الثورية النامية في تلك المنطقة . وفي هذا الصدد جرى تنفيذ مخطط مزدوج يجمع بين توثيق الصلة مع السعودية وتنشيط دورها العربي وضمين مجموعة الدول المصدرة للنفط من ناحية وبين تقوية ايران وتصلب مواقفها الهجومية من ناحية ثانية .

لك هي اهم النظورات التي نوات على الوضع العربي الرسمي خلال العامين الماضيين ، والتي تناسى المبادرة الامريكية الجديدة في امتدادها اساسا . لذا فليس غريبا ان تحيل المبادرة المذكورة مثل البنود التي كشفت عنها صحيفة التايمز اللندنية . ونقطة التصلب في الموقف الامريكي - المنسجمة مع شوط التراجع في الموقف العربي الرسمي - تبدو هنا شديدة الوضوح على اكثر من صعيد .

بما يخص مصر يتحدث مشروع كيسنجر عن انسحاب اسرائيلي عن قناة السويس مسافة ٢٦ - ٦٢ ميلا مقابل فتح القناة . وهو يتجاهل كليا المسألة التي كانت موضع خلاف عندما أعلن السادات عن مبادرته لفتح القناة قبل اكثر من عام : هل تدخل قوات مصرية الى الشريط الذي سوف يجري الانسحاب الاسرائيلي منه وما هو نوع تلك القوات ؟ اما الانسحاب الاسرائيلي من شرم الشيخ فيقابلته احتفاظ اسرائيل بوجود عسكري في شرم الشيخ ! ويبقى مصر سيناء بأكمله معلقا بين بندين احدهما يتحدث عن « منابع اسرائيل ومصر المباحثات فيما بعد من اجل التسوية النهائية » والثاني يكرس مشاركة اسرائيل لمصر في حقول البترول الموجودة في سيناء . وهذا البند الاخير ينطلق مما هو جار فعليا الآن حيث توظف اسرائيل رسائل هائلة في عملية استكمال استخراج النفط من تلك المنطقة . وبما يخص الاردن يجزم مشروع كيسنجر بامور ثلاثة : بقاء القدس عاصمة لاسرائيل . واستمرار احتلالها العسكري لشريط كامل من المواقع في الضفة الغربية ، وينسب مشروع المملكة العربية المتحدة بصد « الوجود الفلسطيني في الضفة والقطاع » !

اما الجولان فلا يرد ذكرها في المشروع اصلا ، وهو امر يقع في امتداد كل المواقف والمبادرات الامريكية السابقة التي انطلقت دائها من وضع مسألة الاراضي السورية المحتلة خارج دائرة البحث اصلا .

في ضوء ذلك كله لا تبدو المبادرة الامريكية الجديدة اكثر من دعوة للانظمة العربية المعنية وللنظام المصري بشكل خاص - كي تقلل بوابع الاحتلال الاسرائيلي للاراضي المصرية - السورية ، الاردنية مع وعد بتحسين شروط الاحتلال المذكور حسب اهمية هذه المنطقة او تلك بالنسبة لاسرائيل على الصعيدين العسكري والاقتصادي .

فالانظمة العربية التي اتخرطت اصلا في مسيرة التراجع الثابت والمستمع على قاعدة قبولها بقرار مجلس الامن ورضوخها لمطوق الاعتراف بالكيبان الصهيوني واستعدادها لتحويل قضية فلسطين من قضية تحرير قومية الى مشكلة لاجئين والمشاركة في تصفية الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني ، هذه الانظمة تواجه الآن دعوة واضحة للتخلي عن التمسك ببدا الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ ، والدخول في مفاوضات مع الطرف الامريكي الاسرائيلي تقربا من قبيلتها رغبة الارض التي يمكن ان توافق تل ابيب على الانسحاب منها .

ذلك هو جوهر المبادرة الامريكية الجديدة ، وكل مبادرة امريكية يمكن ان تأتي بعدها . وهو ما يؤكد تبني واشنطن للاستراتيجية الصهيونية بخدائرها : غاسرائيل لا تريد من العرب الصلح فقط بل هي تريد مع الصلح الحصول على المزيد من الارض ايضا . ومن هنا استمرار تصليبها في مواجهة انظمة عربية قبلتها الصلح منذ زمن بعيد ، وبقي عليها ان تقبل الآن شروط « الانسحاب » الاسرائيلي من اراضيها المحتلة عام ٦٧ .

ان مازق الحل السلمي الذي دخلته الانظمة العربية بعد حرب حزيران يصل الآن الى ذروته . وما نفعه المبادرة الامريكية الجديدة ليس الا تضخم هذا المازق وبارازه على نحو يبدو معه الاستسلام الكامل للحل الوحيد الممكن !

فماذا نملك الانظمة العربية المعنية حيال هذا التصلب الامريكي القاطع في وضوحه ؟ وماذا تعني محاولات النظام المصري شحن الاجواء بشعارات الاستعداد لاستئناف القتال ؟ وما هي الشروط الكفيلة باخراج المواجهة العربية مع اسرائيل والامبريالية من المازق الراهن الذي تدور على نسيها ضمن شباكها ؟

ذلك كله يتطلب معالجة مستقلة لخلف العواصم الفاعلة في الوضع العربي الآن وخصوصا ما يتعلق منها بالجبهة المصرية .

في هذا العدد :

- المقاومة : الأسباب المباشرة لتفترخات الوحدة الوطنية .
- الفن الكامل والحرفي لتقرير لجنة الوحدة الوطنية -
- لبنان : المصفاة الثالثة : موقع جديّد تحتلّه الرجعيّة السعوديّة .
- اسلحة قديمة واسلحة جديدة : هل تغيرت الخطة أم تغير العدو ؟

بيروت - الاثنين ٨ / ١ / ١٩٧٣ - العدد ٦٣ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً - 8 / 1 / 1973 - N° 603 - AL-HOURRIAH

معركة الديموقراطية التي خاضها طلاب مصر

تميزت الانتفاضة الطلابية الثانية هذا العام بانساعها وتشمولها وتركيزها على شعار اساسي : « الحريات الديمقراطية » . فقد اعتبر الطلاب ان قضية الديمقراطية مرتبطة اشد الارتباط بالمسألة الوطنية وينبغي شعبيه فعلية لخوض حرب تحرير وطنية .

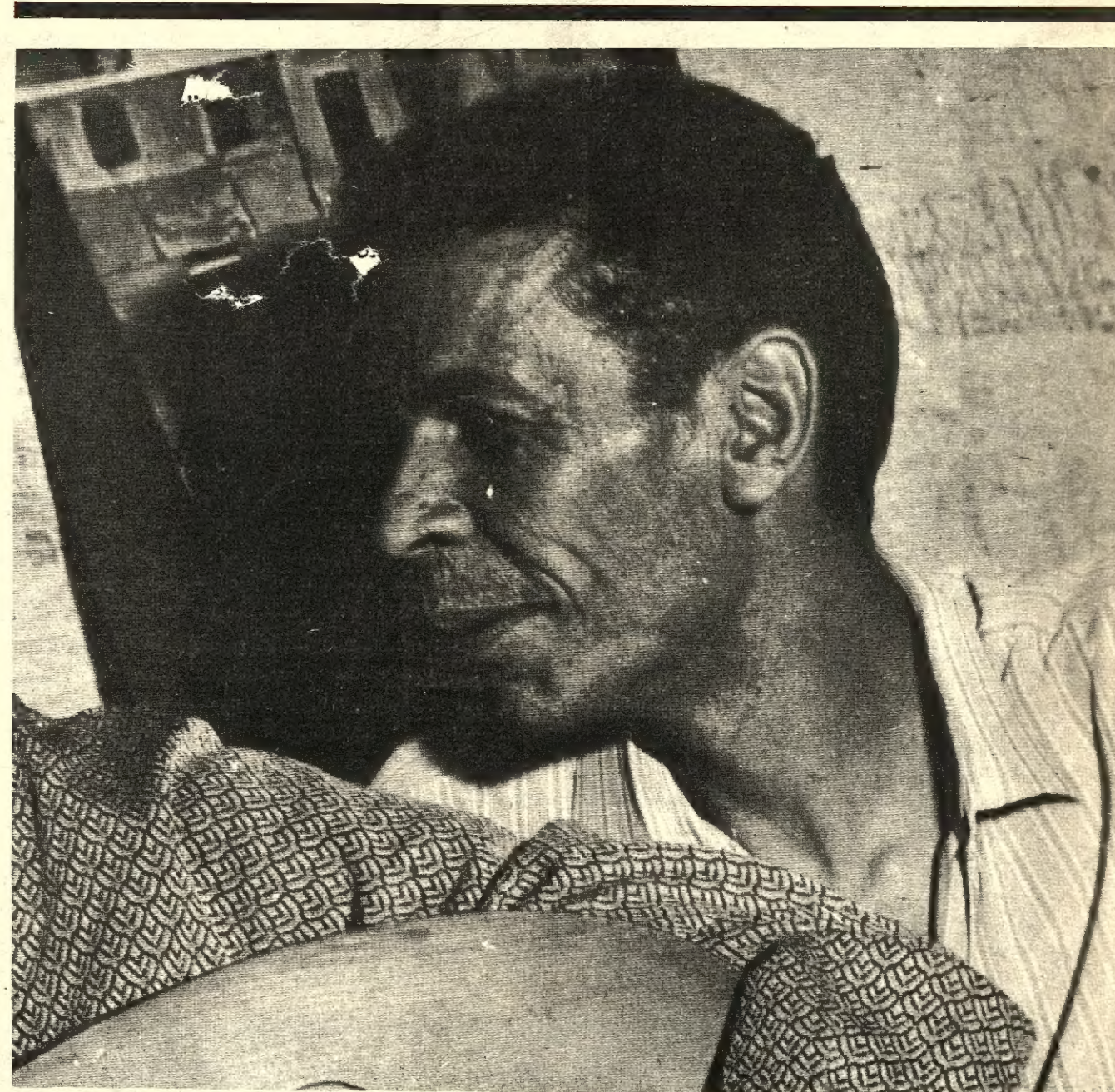
وقد حصلت « الحرية » على تقرير شامل عن الانتفاضة الطلابية ، مقتبساتها ووقائعها ووثائقها . ويؤكد هذا التقرير على حقائق حاولت اجهزة الاعلام الرسمية المصرية تشويهها فضلا عن محاولات الابواق في الخارج التي شنت « حربا اعلامية » ضد الحركة الوطنية الطلابية . ويتضمن التقرير الوقائع التالية :

١ - بلغ عدد المعتقلين اكثر من ١٥٠ طالبا وكاتبا وصحافيا . وجميع المعتقلين من اليساريين والوطنيين والديمقراطيين ، ولم يعتقل احد من « الاخوان المسلمين » الذين وقفوا الى جانب السلطة والذين يتزايد اعتماد السادات عليهم .

٢ - ان الصحفيين اصدروا بيانا سياسيا يؤيدون فيه الحركة الوطنية الطلابية ، ويطالبون بالغاء الرقابة ، ولم تنشر الصحافة اصرية !

٣ - ان التحرك الطلابي كان واسعا وشاملا لكل الجامعات المصرية ، كما ايدته الطلاب الثانويين واشترك في التظاهرة طلاب ثانويتين قرب جامعة القاهرة ، كما ايدته عدد من اساتذة الجامعة بالرغم من تهديدهم بالاحالة على مجلس الانداب والفصل .

راجع تقريرا شاملا عن الانتفاضة الطلابية مع عدد من الوثائق على ص ٣ - ٤ - ٥ -



الشاعر أحمد فؤاد نجم .. اعنف لانه نظم قصيدة شعبية ساخرة جديدة بعنوان : « لاصوت يعلو على صوت المعركة ! »